تـــقـــريـــر

التحديات الاقتصادية المطروحة أمام الحكومة التونسية ما بين 2020-2024

علي الشابي

4 مايو/أيار 2020

Al Jazeera Centre for Studies
Tel: +974 40158384
jcforstudies@aljazeera.net
http://studies.aljazeera.net

هدفنا من خلال هذا العمل هو تحليل التحديات الاقتصادية التي ستجابهها تونس تحت إدارة رئيس الحكومة الجديد للفترة 2020-2024. وفي الواقع، لم تتوصل تونس إلى تحقيق معدلات نمو عالية ولم تعزز موقعها في التجارة العالمية وسلاسل قيمتها وقد واجهت صعوبات في التغلب على البطالة وعلى هشاشة الاقتصاد الكلي متعددة المصادر، مما زاد في الاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. ومن المؤكد أن ضعف الأداء الاقتصادي هذا إنما هو من آثار الانتقال المؤسسي، وأيضًا من الطريقة التي أُديرت بها المرحلة الانتقالية سياسيًّا؛ تلك الطريقة كانت أيضًا حاسمةً في تحديد الواقع الذي سيحكم فيه الفخفاخ والتي ظلت تهدد عملية الانتقال بأكملها، خاصة مع صعود أحزاب شعبوية(1)، وأخرى ذات مراجع أيديولوجية مناهضة لنوعية نظام الحكم القائم. وأما عن نوعية هذه التحديات الاقتصادية فهي تتمحور حول التوفيق بين البُعديْن، الآجل والعاجل، والبُعديْن، الاجتماعي والاقتصادي، وبين البُعد المؤسسي الرسمي واستراتيجيات مجموعات الضغط الباحثة عن الريع. كل هذه التحديات لم تُرفع بالمنهجية المطلوبة خلال الفترة النيابية السابقة. وفي هذا الإطار، نقدم جملة من التوصيات الاقتصادية تتعلق بأهم التحديات الاقتصادية والمؤسسية.

المحتوى

مقدمة 4
I. تحديات اقتصادية هيكلية تواجه حكومة الفخفاخ 5
التحدي الأول: التوفيق بين البُعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية 5
التحدي الثاني: مجابهة معضلة البطالة الهيكلية 6
التحدي الثالث: التحكيم بين الأجل القصير والأجل الطويل 15
التحدي الرابع: الإصلاح المؤسسي 16
II. تحديات اقتصادية مستحدثة في تونس بسبب جائحة الفيروس التاجي المستجد 19
توجه الاقتصاد العالمي نحو الركود منذ منتصف عام 2018 19
صدمة العرض والطلب في سياق جائحة الفيروس التاجي المستجد 20
تفاجؤ الاقتصاديين أم عجز النظريات السائدة؟ 21
تحديات الحكومة التونسية في ظل أزمة الفيروس التاجي المستجد 23
التوقعات الاقتصادية للعام المقبل في تونس وتحدياتها 27
خاتمة 29
الهوامش 29
المراجع 33

تدهور القوى الشرائية للتونسي بسبب ضعف الدينار (الجزيرة).

مقدمة

كما في سائر الدول المتعرضة لوباء فيروس كرونا التاجي المستحدث، ضاعفت الأزمة الصحية الحالية في تونس التحديات الاقتصادية المطروحة أمام حكومة إلياس الفخاخ ذات المسار الصعب في التشكيل. وبالرغم من التداخل بين التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة الصحية المستحدثة من جهة والتحديات الاقتصادية الهيكلية المتراكمة من جهة أخرى، فإن تحليل كل منها على حدة يكون أفضل باعتبار أن إفرازات الأزمة المُستحدثة وتبعاتها المنتظرة التي قد تدوم لفترة طويلة تحتاج إلى أدوات تختلف ولو جزئيًّا عن تلك المُعتمدة في تحليل التحديات المتراكمة والمتعلقة أساسًا بالانتقال الديمقراطي. ذلك أن هذا الانتقال قد طغت عليه التجاذبات السياسية مما أثَّر سلبًا على الاستقرار الحكومي وأفضى إلى خيارات اقتصادية قصيرة الأجل في الدورات النيابية السابقة. ومن المؤكد أن ضعف الأداء الاقتصادي هذا إنما هو كذلك من آثار الانتقال المؤسسي حيث تضعف الدولة وتتلاشى فعالية القواعد المؤسسية، وأيضًا من الطريقة التي أُديرت بها المرحلة الانتقالية سياسيًّا؛ تلك الطريقة كانت أيضًا حاسمةً في تحديد الواقع الذي سيحكم فيه الفخاخ والتي ظلت تهدد عملية الانتقال بأكملها، خاصة مع صعود أحزاب شعبوية(2)، وأخرى مناهضة لنوعية النظام شبه البرلماني للحكم برمته.

وفي هذا الإطار الانتقالي متعدد الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية، نتطرق فيما يلي إلى أهم التحديات الاقتصادية التي تنتظرُ التونسيين في المنظور القريب والمتوسط وإلى الاختيارات المُمكنة من حيث السياسات الاقتصادية ونطاقها. فهل لحكومة الفخاخ قدرة على المواءمة بين التسريع في مسار الانتقال الديمقراطي والارتقاء بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيما وأن هذه المواءمة لم تكنْ أولويةَ أجندة الحكومة السابقة، كما يبدو في خطابها الرسمي أو من خلال مشاريع قوانين المالية والموازنات العامة؟ وإذا بدا ذلك صعب التحقيق، ما المعوقات حيال ذلك؟ وما شروط تخطيها؟

وفي هذا السياق، نُخصص الجزء الأول من هذه الورقة للتحديات الهيكلية الثابتة المنتظَر مواجهتها من الحكومة التونسية الحالية والمتعلقة أساسًا بالتنمية المتوازنة في أبعادها المختلفة والتوظيف واستدامة الموازنات العامة، ثم نهتم في الجزء الثاني بالتحديات الإضافية المتعلقة بأزمة الفيروس التاجي المستجد ووضعه، ونقدم تحليلًا مقتضبًا حول واقع الاقتصاد الكلي بنهاية عام 2019 كما نقدم تقديراتنا المتعلقة بنهاية عام 2020، ثم نختتم ببعض من التوصيات السياسية الاقتصادية.

I. تحديات اقتصادية هيكلية تواجه حكومة الفخفاخ

التحدي الأول: التوفيق بين البُعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية

أُخذت الثورة لدى أغلب التونسيين على أنها عملية تسمح بالانتقال من الفقر إلى الثراء ومن التهميش إلى الشمول ومن حظر المبادرات إلى تحريرها، ومن التفاوت بين الناس والجهات إلى العدالة والشفافية في توزيع الأدوار والثروات. وفي هذا السياق، وجب إرساء "مفتاح توزيع" جديد (Key Distribution) للثرْوة، يجسد وضعًا جديدًا ومفهومًا لدولةٍ تختزل "عقدًا اجتماعيًّا جديدًا". إلا أن الحكومات السابقة لم تُعِر هذا التحدي الاهتمام اللازم و"استهلكت المصطلحات" بدون الالتفاف إلى إرساء آليات عملية تؤطِّر توقعات الناس وخاصة الفئات الضعيفة والفقيرة منهم؛ تلك الفئات التي انخرطت في موجة من الاحتجاجات والتعبير عن عدم الرضا بالضغوطات ذات الطابع المطلبي الفوري. ولما كانت الدولة ضعيفةً جرَّاء الصدمة المؤسسية التي تلقتها خلال الثورة، عمدت الحكومات السابقة على الزيادة في التحويلات الاجتماعية المباشرة للعائلات المعوزة(3)، واجتناب بعض الإجراءات الأخرى المُعلنة مثل التقليص من حجم الدعم أو الترفيع من سعر المحروقات(4). وفي ذات الوقت، كانت سُبل خلق الثرْوة التي تحتاج إلى الارتقاء بالأداء الاقتصادي الإجمالي وبالمردودية الاقتصادية للمؤسسة وللاستثمار وللقوى العاملة وللشراكات الإقليمية والدولية، والتي من المفروض أن تسهم في تنويع واستقرار موارد الدولة في الأجل المتوسط، دون الاهتمام اللازم من الحكومات السابقة. فتعطلت الإصلاحاتُ الهيكلية اللازمة وانخفض الأداء الاقتصادي المختزل أساسًا في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي المنخفض ونسبة البطالة المرتفعة، وأصبحت المالية العامة هشةً بدون القُدرة على الاستجابة التامة إلى المطالب الاجتماعية المتسارعة. وإضافة إلى ذلك، كان مهمًّا أن تتم التحويلات الاجتماعية لصالح التونسيين الأكثر فقرًا والذين يعانون من أضرار التفاوتات الاجتماعية، كعربون "تصالح واستقرار في العلاقة بين الدولة والمهمشين"؛ تلك العلاقة التي تميزت بالتوتر منذ الاستقلال(5). وللقيام بذلك، وجب خلق الثروة؛ الأمر الذي يتطلب الكفاءة في استخدام الموارد الثروات وضمان حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وهذا في حد ذاته تحد يصعبُ التغلب عليه، حتى في سياق خارج الانتقال الديمقراطي في الدول النامية.

لذا، يُصبح التوفيق أو التحكيم (Trade-off) بين البُعد الاجتماعي المُختزل –هنا- في التحويلات المباشرة من جهة والأداء الاقتصادي من جهة أخرى، والذي يشترط تحقيق مردودية نفقات الاستثمار والعقلانية الربحية، تحديًا مهمًّا لم يفتأ يطفو على السطح؛ ذلك أنه لا يُفضي بالضرورة إلى الوضع الاقتصادي الأمثل من الدرجة الأولى (First Best Equilibrium)، حسب علم الاقتصاد (ليبسي ولنكسر، 1956)(6). ولو تأملنا في التجارب العالمية الناجحة نسبيًّا في التوفيق بين التوزيع الأعدل والنمو الاقتصادي الأعلى لوجدناها قليلة العدد باستثناء تلك التي "ضحَّت" بجيل كامل، عمل وكدَّ وأنتج الثروة خلال ستينات وسبعينات القرن الماضي ليعيش الجيل الموالي في واقع أكثر عدالة في التوزيع وأكثر ثروة مثل التجربة الكورية الجنوبية، كما يحللها جون باج (1994)(7)، وتَصِفُها آليسْ آمزدن (1989)(8). لكن بصفة أعم، كانت التوفيق بين البُعد الاجتماعي والنمو مُعتبرًا مُستحيلًا في النظريات التقليدية حيث إن الاستثمار يحتاج إلى ادخار. هذا الأخير لا يمكن مراكمته إلا من قِبل الفئة من المجتمع ذات النسبة المنخفضة للاستهلاك من الدخل، وهي فئة أصحاب رأس المال المادي والمالي (بازينتي، 1962) ، (كالْدور، 1960)(9). ولئن كانت وجهات النظر هذه قد تجاوزها الزمن في الأدبيات الحديثة والتجارب الدولية، فهذا لا يعني أن صانعي القرار في بلد ما لا يتبنونها. وفي الواقع، تُظهر وجهات النظر الحديثة للنمو الاقتصادي والتجارة الدولية أنه من المُمكن التوفيق بين النمو والتوزيع في حالة الاستثمار الكافي في رأس المال البشري وفي عوامل الإنتاج ذات العائد غير المتناقص. ونتيجةً لذلك، تمكنت كوريا الجنوبية وبقية الدول المعروفة بـــ "النمور الآسيوية" من التميز بأدنى معاملات "جيني" في العالم وأعلى معدلات النمو(10).

وفي تونس، أصبحت موارد الدولة الذاتية في بداية عام 2020 شحيحةً سواء بسبب الشركات الحكومية ذات العجز المالي الهيكلي أو من التهرب الضريبي، وانخفاض حجم الاستثمار الخاص الذي لعب دورًا مهمًّا في التسعينات في النمو الاقتصادي وفي استيعاب الجزء الأكبر من القوى العاملة حديثة التخرج من المؤسسات التعليمية. (انظر الفقرة xxx أدناه). ولذلك، من المنتظر أن تهتم حكومة الفخفاخ بهذين الجانبين؛ فإذا غُلِّب جانبٌ على الآخر فستصعب مهمة النجاح في الاثنيْن. فإذا بقي النمو ضعيفًا، وبالتالي التوظيف ضئيلًا، لن تكفي سياسة التحويلات المباشرة لضعفاء الحال لتحقيق هدف محاربة الفقر والتهميش والتفاوت الاجتماعي والمكاني، ولذلك نراه تحديًا مهمًّا.

التحدي الثاني: مجابهة معضلة البطالة الهيكلية

بعد ارتفاعه من حوالي 14% في عام 2010 إلى 18.9٪ في عام 2011 بسبب ضعف الأداء الاقتصادي في سياق الثورة ورجوع العديد من العُمال التونسيين من ليبيا بسبب الأحداث هناك، اتجه معدل البطالة نحو الانخفاض تدريجيًّا إلى حوالي 15.6٪ في عام 2016. ومنذ ذلك التاريخ، استقرت نسبة البطالة للمرة الأولى في تاريخ العقود الأربعة الماضية عند حوالي 15٪ لمدة 5 سنوات متتالية؛ وهو معدل مرتفع إلى حد ما وأعلى من متوسط البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي هو بنسبة 11٪ في عام 2019 (المصدر: صندوق النقد الدولي). وتُهيمن أكثر من 80٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة جدًّا على هيكل الجهاز الإنتاجي(11). ويتكون الباقي بشكل رئيس من مجموعات عائلية، كما لا تقوم أغلب الأنشطة الإنتاجية للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم على أفضل العمالة من حيث المهارة، في حين تتكون الحصة الأكبر من العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات الشباب ذوي المهارات المُحتملة الأعلى والمتمركزين في المناطق الداخلية ذات مؤشرات النمو الأقل ارتفاعًا.

الجدول (1) نسبة البطالة في تونس (2016-2019)

%	الربع الأخير 2016	الربع الأخير 2017	الربع الأخير 2018	الربع الأخير 2019
معدل البطالة	15.5	15.5	15.5	14.9
معدل بطالة الذكور	12.5	12.5	12.5	12.1
معدل البطالة إناث	23.1	22.9	22.9	21.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس.

الجدول (2) توزيع نسب البطالة في تونس حسب المناطق (2019)

المنطقة	الوسط الشرقي	شمال شرق	دائرة تونس	وسط الغرب	الشمالية الغربية	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي	مجموع
معدل البطالة (%)	10.2	10.6	15.9	17.5	20.3	22.2	24.8	15.3

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس.

ولما كانت المعدلاتُ تُخفي التفاوتات، فإن متوسط البطالة الإجمالي (حوالي 15%) يخفي التفاوتات بين الإناث والذكور - مثلما هو مبين في الجدول (1)، وكذلك بين المناطق كما هو موضح في الجدول (2). وفي هذا الإطار، تجدرُ الإشارة إلى أن مناطق الساحل التونسي تتميز بنسب البطالة الأقل، وكلما اتجهنا غَربًا أو جنوبًا ارتفعت نسب البطالة. وقد لا يتسع المجال للتوسع والتفصيل، فإننا قد برهنَّا إحصائيًّا على أن التوزيع المكاني لنسب البطالة في تونس يتوافق تمامًا مع التوزيع المكاني لـــ (1) المواقع المكانية للشركات الخاصة، و(2) لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت العام(12)، و(3) لمواقع

مؤسسات التكوين المهني الخاصة والحكومية(13)، و(4) انخفاض الكثافة السكانية، و(5) انخفاض التشبيك بين المناطق (يُقاس أساسًا بوسائل الاتصال المتوفرة). ولذلك، نخلُص إلى أن قضية البطالة في تونس إنما هي هيكلية، راكمت تداعياتها في "التركيبة الثنائية" من حيث التنمية بين الساحل وغرب البلاد(14)، وما هذه العناصر الخمسة سوى تشخيصية للطابع الهيكلي لأسباب البطالة في تونس.

وما استمرارية البطالة في مستوى ثابتٍ تقريبًا (حوالي 15%) طيلة العديد من الأرباع السنوية من الزمن إلا دليل إضافي على أنها ظاهرة هيكلية، تحتاج ربْطَها بالعديد من الأدوات التحليلية والأسباب الاقتصادية، يمكن اختزالُ أهمها -حسب رأينا- كما يلي:

(1) النمو المُحتمل والبطالة الهيكلية

يميز الرسم البياني أدناه(15)، بين النمو الاقتصادي الفعلي (الخط الأزرق) والنمو الاقتصادي الكامن أو المُحتمل(16) (الخط الأحمر) خلال الفترة من 1989 إلى 2019، والتي تظهر قِيم كل منهما في المحور الرأسي الأيْسر.

يرصدُ هذا الرسم البياني تاريخ النمو في تونس المتصف بتقلبات في منحى تنازلي يعكس الصدمات التي تلقاها الاقتصاد كما يعكس عدم الارتقاء إلى مسار نمو أعلى وتراكم التحديات. ويشهد هذا البيان على أهم المحطات طيلة حواليْ ثلاثة العقود الماضية مثل الخروج النسبي من أعوام الركود (1986-1987) نتيجةَ تقهقر موارد الدولة وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي منذ عام 1984؛ الأمر الذي دفع بالبلاد إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للتداين واعتماد "برنامج الإصلاح الهيكلي" في منتصف عام 1986. ونجد كذلك انخفاض النمو إلى ما يقرب من 1.3% في عام 2002 بعد أن كان حوالي 3.8% في عام 2001، وذلك بالآثار المتأخرة للأزمة الاقتصادية في أوروبا في عامي 2001 و2002.

ويبيّن الرسم البياني أيضًا تراجع النمو في عام 2009 حيث تأثر الأداء الاقتصادي بأزمة الرهن العقاري لعام 2007 إذ كانت تداعياتها على الاقتصاد المحلي متأخرةً في الزمن باعتبار عدم انفتاح السوق المالية التونسية على الأسواق المالية العالمية. وقد مرَّت، هذه التداعيات، عبر قنوات غير مباشرة ومنها تقلص الاستثمارات الأجنبية وتباطؤ التصدير ولكن كذلك "شعور المُستثمرين في الأسواق المالية" (Sentiment Investors) الذي يختزل توقعاتهم السلبية وعدم يقينهم وانخفاض مواردهم التجارية(17). وتُضاف إلى تداعيات أزمة الرهن العقاري آنذاك، احتجاجاتُ عام 2008 الدامية في الحوض المنجمي في الجنوب الغربي للبلاد وكذلك تحركاتُ أهالي الجنوب الشرقي في عام 2006 في الحدود مع ليبيا وتصادمهما مع السلطة إزاء قراراتها بتشديد الرقابة على التبادلات التجارية في تلك المنطقة والتي تعتبرها "موازيةً وغيرَ مُهيكلة". وأخيرًا، يوضح الرسم البياني الصدمة التي تلقاها الاقتصاد عام 2011 بنسبة نمو سالبة (-1.9%) إبان سقوط النظام (وهي النسبة الأضعف طيلة حوالي أربعين سنة الماضية) بما صاحبه من شللٍ في جُلّ القطاعات الإنتاجية وتفكك المؤسسة وتصاعد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية التي سرعان ما تحولت إلى احتجاجات سياسية.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنحى التنازلي للأداء الاقتصادي التونسي بدأ منذ عام 2000 حيث كان النمو الكامن أو المُحتمل في العام السابق (أي 1999) حوالي 4.7% والنمو الفعلي 6.1% وهي النسبة الأعلى خلال كل الفترة (1986-2019). ذلك أن الاقتصاد قد بلغ مداه ولم يتم تحريكُ عوامل جديدة لمسار تنموي أعلى قادر على استيعاب الوافدين الجُدد إلى سوق العمل، بالرغم من الدراسات العديدة و"الإصلاحات" المُعلنة في نظام التعليم العالي ونظام التدريب المهني. فقد بدأ هذا المنحى التنازلي يتسارع بنهاية الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2002-2006)، ثم تسارع أكثرَ -كما يبينه الرسم البياني- بدايةً من عام 2008 بتفاقم البطالة وشحّ موارد الموازنة العامة وتوسع دائرة نفوذ السلطات غير الرسمية

وضيق الحيز المالي (Fiscal Space)، وأسبقية المحاباة والفساد المالي والإداري على القواعد المؤسسية الرسمية كما تقر به تقارير البنك العالمي(18).

لذلك، فإن تحدي مجابهة معضلة البطالة الهيكلية يرجع في النهاية إلى تحدي الارتقاء بمسار النمو المتوسط وطويل الأجل الذي يحتاج ليس فقط إلى انخراط الاستثمار الخاص ولكن كذلك إلى إصلاحات تنموية هيكلية وشاملة مُستلهمة من التجارب الناجحة وآخذة بالاعتبار خصائص الواقع الاقتصادي والاجتماعي التونسي. وهذا ما لا يبدو جليًّا في "برنامج الحكومة" المعلن في مجلس النواب أثناء جلسة منح الثقة لها. فقد اختار رئيس الحكومة المكلف مقاربة قطاعية مبنية على الأولويات، وقد لا تكون الأفضل لأن مكونات القضايا العالقة والتحديات كلها متداخلة، كما نبين في هذه الورقة.

رسم بياني (1) تطور نسبة النمو الاقتصادي في تونس حسب (المُحتمل(*) والفعلي، 1988-2019)

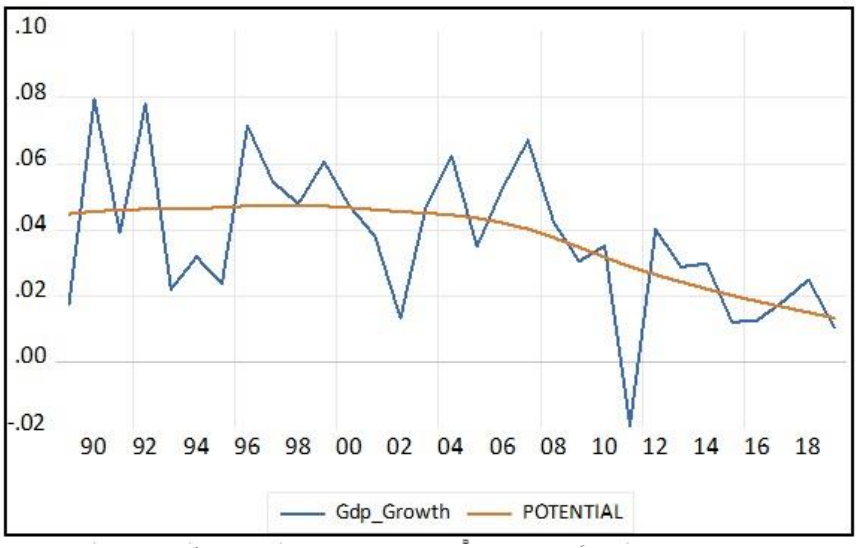

المصدر: من إنتاج الكاتب، انطلاقًا من بيانات المعهد الوطني للإحصاء- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس (*) Hodrick-Prescott Filter,

(2) حركية أو تنقل القوى العاملة (Labor Mobility)

تُبين حركية أو تنقل القوى العاملة بين المناطق والقطاعات قدرات تكيف سوق العمل مع الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد والقطاعات الإنتاجية. فقد شهدت تونس حركية بين القطاعات أقل بكثير من الحركية بين الجهات بين أعوام 2011 و2013. الا أن بعد هذا التاريخ، بدت الحركية هذه بطيئةً جدًّا وتكاد لا تُذكر، عدا تلك المتعلقة بالعمل الموسمي الذي يتنقل من القطاع الزراعي وقطاع البناء إلى القطاع السياحي في موسم الصيف والذي لا يُعتبر عملًا ماهرًا.

(3) سياسة التوظيف

تتضمن سياسة التوظيف تحديدًا مُحدثًا للعلاقة بين الإنتاجية والرواتب، وهي التي تحفز إنتاجية العمل أينما كان سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وتُرسي شفافيةً بين العامل وأرباب المشاريع. ففي جل القطاعات، خاصة الحكومية منها التي تمثل تقريبًا نصف الوعاء الوظيفي في تونس، لا تُثمنُ الإنتاجيةُ والقدراتُ الفرديةُ المبدعة سواءً في قطاع التعليم بمختلف أصنافه أو الإدارة أو الصحة؛ ذلك أن بعضَ قوانين الشغل المُعتمدة يرجع عهدها إلى بداية القرن الماضي.

(4) مواءمة مُخرجات نظام توليد المهارات

نتحدث هنا عن مواءمة مُخرجات نظام توليد المهارات (Skills Supply System) مع متطلبات سوق العمالة، مما يحتاج إلى "مقاربة نظمية" (Systemic approach) تستشرف حاجيات سوق العمل وتعمل على توفير المهارات اللازمة لها، وتُحفز من جهة أخرى الشركات على التطوير والاستثمار في تحديث مناهج إنتاجها من خلال سياسات صناعية وقطاعية (Indusrtia Policies)، حتى تستوعب مُخرجات نظام التعليم وتوليد المهارات عمومًا. ولكن في تونس يَعتبِرُ أربابُ العمل من القطاع الخاص أن "غالبية قوة العمل المُعطلة في تونس ليست مؤهلة للتوظيف وما الوظائف الشاغرة إلا دليل على ذلك"(19). وهذا يحيل إلى اختلاف في إدراك دينامية سوق العمل. فإذا نظرنا إلى أهم القطاعات التي لم تحصل على الأيدي العاملة الملائمة فإننا سنجد "صناعة المنسوجات والملابس والجلود والأحذية" والتي أصحابها يقرون بأن هناك 26 596 توظيفًا شاغرًا، والتجارة" بـ 10 463 مركزا شاغرا، و"الصناعات الغذائية والمشروبات" بـ 9088 مركزًا شاغرًا (وغيرها). ولكن هذه القطاعات ليست ذات كثافة عالية من رأس المال البشري مقارنةً بقطاع التكنولوجيا العالية التي تتطلب خريجي الهندسة أو المدارس العليا. ثم إن التقرير لا يتعرض بالقدر الكافي إلى محددات البحث والقبول بالوظيفة مثل الراتب وظروف العمل وضمانات الارتقاء في سلم التأجير، إضافةً إلى عدم التعرض إلى فرصة "الاستثمار في رأس المال البشري" التي يمكن أن تتوفر داخل المؤسسة بآلية "التعلم بالممارسة" (Learning By Doing) التي أثبتت وجهات نظر الاقتصاد الحديث فاعليتها في الإسراع بالارتقاء بالإنتاجية ونمو المؤسسة (بـــول رومر الحائز على جائزة نوبل، 1986)(20). ونشير إلى أن أرباب العمل يمكن لهم الاستفادة من التطور السريع في إنتاجية الشباب المتخرجين الجُدُد من الكليات والمدارس العليا، بحيث يُصبح الراتب أقل من الإنتاجية (الهامشية) في وقت قصير فيتمكنون من الحصول على فائض قيمة. ولكن في ذات الوقت، لتفادي انقطاعهم عن العمل وفق ما يُعرف بـ"الخطر الأخلاقي" (Hazard Risk) وهجرتهم إلى الخارج، وجب استعمال آليات ترفعُ الرَاتب وتُحسن ظروف العمل في كل دورة للإنتاجية يمر بها الموظف. ولكن كل هذا يحتاج إلى إصلاحات في قانون الشغل وهو تحد في حد ذاته لأنه يخضع إلى مقاومة من أصحاب المصالح وإحداث تغيير في إدراك دينامية سوق العمل من مُختلف المتداخلين. تغيير نحو توحيد المقاربات والتقليص من حدة التجاذبات المصلحية الفورية.

(5) المرونة والحماية في سُوق العمل (Flexicurity)

وهي التوفيق بين مرونة سوق العمل، وبالتالي المرونة الممنوحة للشركات لتكييف أنشطتها للتطورات المستحدثة في الأسواق وفي سلاسل القيمة من جهة، والأمن للموظفين من جهة أخرى، سواء من حيث القدرة على العثور على وظيفة بسرعة أو من حيث الأمن المالي. إلا أنه في تونس يقتصر نظام إفلاس الشركات على جزء من الجانب المالي، ونظام حماية الموظف ثقيل الإجراءات ويحتاج إلى إثباتات دقيقة في حالات الطرد التعسفي أو الخلاف بينه وموظفِه. وحتى لو حُفظت حقوقُه المالية كاملةً فإن قيمتها لا تتجاوز عددًا من الرواتب الشهرية مع عدم انتفاعه بالحماية الطبية والمعاش إلا إذا واصل المساهمة الشهرية بإرادته في "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي"، وهذا وضع غير مستدام خاصة عندما تطول فترة الانقطاع عن العمل، مع الإشارة إلى أن نظام الشركات ونظام حماية الموظف لا يُعتمدان بصفة مُتكاملة، بل كل منهما مُنعزل عن الآخر.

أما المبادئ الرئيسة المُعتمدة في التجارب العالمية من حيث "المرونة-الحماية" فإنها باختزال تتمحور حول: (1) تكييف مستوى العمل لحجم العمالة. (2) استغلال الوقت الذي لم يُخصص للعمل لتدريب الموظفين على مهارات جديدة أو تقنيات جديدة. (3) ضمان مستوى تعويض لأيام التعطل عن العمل يتوافق مع الرغبة في العثور على وظيفة جديدة. (4) تقديم خدمة موثوقة وفعالة للموظف للبحث عن الوظائف والتوجيه. (5) بناء مشاريع مهنية ملموسة وواقعية تؤدي إلى العمالة المستدامة.

إلا أن هذه المبادئ لم تكن مأخوذة في الحسبان بأكملها ضمن استراتيجية موحدة لإصلاح سوق العمل في تونس. وباعتبار أن هذه الاستراتيجية الضرورية تجمع العديد من الأطراف (جهات رسمية، نقابات، منظمات مهنية) فإنها تحتاج إلى دور ريادي وتنسيقي من قِبل الحكومة الحالية التي تبدو في حاجة إلى ميزانية أكبر وقدرة على إقناع النقابات والمنظمات المهنية التي ليست قادرة هي الأخرى على الانخراط في رأس المال الاجتماعي باعتبار اقتصارها على المشاريع ذات المردودية السريعة بحكم هشاشتها الإنتاجية وتدني تنافسيتها. وهذا تحد في حد ذاته.

(6) سياسات استقرار الأسعار وحماية الاستهلاك

تتضمن سياسات استقرار الأسعار سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية ومراقبة الأسعار من السلطات التجارية. وكما نعلم، فإن النظام الإنتاجي ونظام الأسعار في تونس يتضمنان أشكالًا من الصلابة بحيث عندما تقل المبيعات لسبب أو لآخر (تكثر) لا تنخفض الأجور (لا ترتفع) للموجودين داخل منظومة الإنتاج (Insiders). ومن جهة أخرى لا تنخفض الأسعار، بل لها قابلية الارتفاع كأول ردة فعل لنقص العرض أو المبيعات، (في حين أنها لا تنخفض بنفس نسبة الارتفاع في حالة الزيادة في المبيعات بسبب التصلبات المذكورة أعلاه)، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للموظفين إلى حد عدم التكافؤ بين إنتاجية العامل الحقيقية وأجره الحقيقي. وقد يتسعُ البوْنُ بين الأجر الحقيقي والإنتاجية الحقيقية إلى حد ما، بحيثُ تضيق سوق العمل للوافدين الجُدد، ويُدفع بالعاملين إلى ترك وظائفهم والذهاب بحثًا عن وظائف أخرى أو الهجرة إلى الخارج، وفي ذلك خسارة يتكبدها الاقتصاد. وأما عن الرواتب التي تقرب من متوسط الإنتاجية يمكن الاستئناس بالرواتب العالمية التي هي في كل الحالات أعلى من الرواتب المحلية في كل الاختصاصات.

وفي هذا الإطار التونسي، نعتقد أن السياسات التي تستهدف استقرار الأسعار ضرورية بما في ذلك من: (1) سياسة نقدية و(2) سياسة سعر الصرف. فلِلْأُولى أن تتعاضد مع سياسات الحكومة في السيطرة على ارتفاع الأسعار التي تتضمن مراقبة مسالك التوزيع والاحتكار وتحفيز الوفرة وتعديل الأسواق. والثانية تتعلق باختيار نظام الصرف المناسب من قِبل الحكومة واعتماد سياسات الصرف التي تنزِّله في الواقع وتسعى من خلالها إلى استقراره. ذلك أن تدهور قيمة الدينار يجعل قيمةَ المُدْخلات من معدات وآلات الإنتاج المستوردة والتي تناهز قيمتها الـ85% من حاجيات المنتجين المحليين، أعلى تكلفةً فيجد المنتجُ التونسي نفسه أمام خياريْن. إما إن يُقلص حجمَ استيراده وبالتالي مستوى إنتاجه، مما يؤدي إلى تسريح العمال و/أو إيقاف التوظيف من جهة، أو أن يحافظ على نفس حجم الاستيراد ويتحمل ارتفاع التكلفة ولكن يعمد إلى الترفيع في أسعار مبيعاته لتغطية التكلفة الإضافية الناجمة عن تدهور قيمة الدينار. وفي هذه الحالة، تأخذ الضغوط التضخمية في الارتفاع مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية ويعمق البون بين إنتاجية الموظف وراتبه(21).

وفي الواقع، تحتاج سياسات الحكومة وسياسات البنك المركزي إلى "مأْسَسة التنسيق" بينهما، وقد اقترحنا إنشاء مجلس لهذه الغاية إلا أن في تونس باتت قضية استقلالية البنك المركزي -التي تعني النأي بها عن الحكومة في تمويل العجز العام، الأمر الذي يتسبب في التضخم المالي- متصدرةً اهتمامات صُنَّاع الرأي السياسيين في حين أنها مسألةٌ فنيةٌ بحتة ومن اختصاص الاقتصاديين الذين لم يتدخلوا في تونس لتوجيه صانعي القرار(22). وفي هذا السياق، تم اتخاذ استقلالية البنك المركزي كعزلها عن مؤسَسات الدولة دون تنسيق فعال مع السياسة المالية للحكومة. وقد كان من تداعيات آراء السياسيين أن يوافق البرلمان في عام 2016 على قانون جديد للبنك المركزي تتطرق حوالي نسبة 30% من فصوله المئة إلى استقلاليته. ومن بين التعبيرات لهذه "الاستقلالية المُفرطة" التي تتجاوز قانونًا استقلالية البوندس بنك الألماني واستقلالية بنك المملكة المتحدة وكذلك استقلالية الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. فكل هذه البنوك المركزية مستقلة في الأهداف أو في السياسات، في حين أن قانون البنك المركزي التونسي يمنحه الاستقلالية في الأهداف وفي السياسات معًا، ويمنعه من منح الحكومة قروضًا. وإذا

كانت للبنك المركزي الأوروبي وكبريات البنوك المركزية في العالم المذكورة أعلاه إمكانيةُ استعمال "التسهيل النقدي" (Quantitative Easing Monetary Policy) خلال الأزمة الحالية، فإن تونس لا يُمكنها الاستفادة من هذه السياسة أثناء الأزمات والهزات ما دامت ممنوعةً قانونًا. وفي المقابل، نرى البنك المركزي يتدخل بتمويل النفقات الحكومية التونسية من خلال سندات عمومية تشتريها البنوك المحلية بنسب فائدة عالية وتتحملها الموازنات العامة وتستفيد منها البنوك التجارية المحلية؛ وهذا من شأنه أن يفرز أثر الإخلاء (Eviction Effect) على الاستثمار الخاص بحكم توجيه أموال البنوك إلى حاجيات الحكومة لنفقاتها عوض أن تتوجه هذه الأموال مباشرة نحو تمويل المشاريع الإنتاجية والمولِّدة للتوظيف في القطاع الخاص.

فالاستقلالية "المفرطة" للبنك المركزي التونسي ونقص التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية قد تجلت في العديد من المناسبات ومنها مثلًا عندما تتبنى الحكومة سياسة مالية توسعية لدعم الاستثمار والنمو والتوظيف، يرفع البنك المركزي التونسي في نسبة الفائدة الرئيسية مُعلنًا هدفَ السيطرة على التضخم. وقد يكون هذا مفهومًا تحت عنوان "الإجابة الدورية العكسية" (countercyclicality) للسياسة النقدية. لكن عندما رفع البنك المركزي التونسي في نسبة الفائدة الرئيسية بـ 100 نقطة أساس في يونيو/حزيران 2018، أعلن رئيس الحكومة في الأسبوع ذاته أنه "بما أن البنك المركزي مستقل، فستقوم الحكومةُ بتغطية أسعار الفائدة ودعم الشركات التي ستتحمل هذه التكلفة الإضافية"(23). ومن المرجح أن يحد عدم مأسسة التنسيق بين البنك المركزي والحكومة في مجال السياسات من فعالية السياسة النقدية من جهة وكذلك السياسة المالية في نفس الوقت. ذلك أن نسبة التضخم لم تنخفض بالقدر الكافي جرَّاء الرفع من سعر الفائدة الرئيسية، مثلما هو وارد في الجدول (3). وفي الواقع، من المهم أن نذكر أنه عندما يفوق النمو المحتمل النمو الفعلي، يقل الضغط التضخمي والعكس بالعكس. وبالتالي، انخفض معدل التضخم السنوي من 7.3٪ (فبراير/شباط 2019) إلى 5.8٪ (فبراير/شباط 2020) أيضًا بسبب انخفاض النمو المحتمل من 1.5٪ في 2018 إلى 1.3٪ في 2019، كما هو موضح في نماذج الدورة الحقيقية(24). في هذه الحالة، سيكون من الصعب الاستنتاج حول فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

جدول (3): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في فبراير/شباط (%*)

2020	2019	2018	2017
5.8	7.3	6.8	4.7

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء(*): بالانزلاق السنوي.

وإذا دققنا في أمر التضخم المالي لوجدناه غير نقدي فحسب حتى يكون سعر الفائدة الوسيلة النقدية المحبذة في سياسة البنك المركزي التونسي. فالتضخم ناتجٌ كذلك من الاحتكار والتهريب (وفق الخطاب الرسمي) وضعف الوفرة من بعض القطاعات مقارنةً بالطلب، وأيضًا من المرونة النسبية لبعض القطاعات مقارنةً بقطاعات أخرى (Sectors Elasticity). وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأهداف الحقيقية، قد تكون غير مُعلنة كُليًّا وراء الترفيع في سعر الفائدة الأساسية. ففي إطار انزلاق عجز الميزان الجاري الذي تراوح بين (-11.11)% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 (وهي أعلى نسبة عجز خلال العقود الأربعة الماضية) و(-9.13)% مُقدرة لعام 2019(25)، جعلَ الطلبَ على العُملة الاجنبية يتضاعف؛ الأمر الذي دفع بالدينار التونسي إلى الهبوط. وفي نفس الوقت، أثَّر تدهور الدينار في توسع العجز باعتبار عدم التأثر التام للاستيرادات بانخفاض قيمة الدينار(26). وفي ظل عدم الإعلان عن خطة ثلاثية بين وزارة المالية (في تحديد النسب اللازمة للاستيراد)، ووزارة التجارة (في تحديد السياسات التجارية المُحفزة للتصدير والمنوعة لمحفظة التجارة الخارجية التونسية) والبنك المركزي (في اختبار نظام الصرف الملائم)، اجتهد البنك المركزي في وضع خطة تكمن معالمُها في "تقليص التدخل قدر

الإمكان في سوق الصرف والسوق النقدية" بالمراهنة على سياسة مُشددة (الترفيع في سعر الفائدة وعدم التدخل بصفة آنية بضخ العُملة الأجنبية إلا في الحالات القصوى لتفادي عدم الاستقرار المُفرط للدينار). فيُصبح الهدفُ حينئذٍ جرَّاء سياسة الترفيع من سعر الفائدة هو الحد من التبادلات بين العُملة المحلية والعملة الأجنبية والتقليص من المضاربة النقدية (بالحد من عمليات المقايضة بالعملة الأجنبية (limitation of swaps)) عندما يكون سعر الفائدة الرئيسية عاليًا جدًّا، حتى ولو لم تنخفض الضغوط التضخمية. ولذلك نشهد ارتفاعًا نسبيًّا في المخزون من العملة الأجنبية (الذي زاد من 84 يومًا استيرادًا في أواخر 2018 إلى 111 يومًا في أواخر 2019) بعد حوالي 12 شهًرا من الإجراءات النقدية المُشددة، مسنودًا بالودائع الأجنبية، بتحويلات العُمال المقيمين بالخارج وكذلك بالقروض الأجنبية (من السوق الأوروبية ومن صندوق النقد الدولي، ومن البنك الدولي ومن البنك الافريقي للتنمية، وغيرها). وفي ظل نسبة تضخم حوالي 5%، وهو أعلى من نسبة نمو الأجور في القطاع العام والخاص مما يؤشر على هبوط القدرة الشرائية، ومتوسط نسبة فائدة في السوق النقدية بـ 7.35%، وهو عالٍ، مما لا يحفز الشركات على الاقتراض والاستثمار وبالتالي التوظيف، واستقرار الدينار حول سعر صرف 0.33 أورو ودولار، وهو ضعيف نوعًا ما مما يجعل تكلفة استيراد المُدخلات الإنتاجية عالية ولا يشجع على التوظيف، ...، كُلها عوامل اقتصادية كلية تحول دون طرح اشكالية البطالة، التي أصبحت هيكليةً، في إطارها الملائم.

(7) تداول الأدوار بين القطاع العام والخاص وسوق العمل

بالتزامن مع قرض صندوق النقد الدولي الذي حصلت عليه تونس في عام 2016، تم إرساء حزمة من الإصلاحات تتمحور حول الانضباط في المالية العامة (Fiscal Consolidation) وزيادة المرونة في أسعار الصرف وإصلاح النظام المصرفي. أما بالنسبة إلى الانضباط المالي، فقد أُوصِيَ بتقليل العجز العام من خلال تخفيض حصة "فاتورة الأجور" من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يبدو أن السلطات التونسية وصندوق النقد الدولي مقتنعان بأن الأجور ودعم المواد الأساسية والمحروقات تمثل أكبر حصة من الإنفاق الجاري. وعن طريق حسابٍ بسيط، فإنه يتبين أن تخفيض حصة "فاتورة الأجور" قد يتحقق بـانخفاض الأجور، وهو أمر غير ممكن بسبب ضغط النقابات، أو بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو غير مؤكد بسبب غياب السياسات التنموية الهيكلية، أو بتخفيضِ عدد الموظفين في القطاع العام. وقد توجهت الحكومات السابقة نحو هذا الحل الأخير، وما زالت على هذا النحو. وهكذا، تم البدء في تشجيع التقاعد المبكر وايقاف التوظيف في الإدارة العامة. وبالتالي، أصبحت فاتورة الأجور محدودة نسبيًّا وتقلص العجز العام إلى 3.9% بنهاية عام 2019، لكن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم يزد كما كان منتظرًا. ولكن في الوقت نفسه، لم يحل القطاعُ الخاص محل الدولة في التوظيف الذي تم إيقاف غالبيته في الوظيفة العمومية، لأنه (القطاع الخاص) لم يكن مستعدًّا لهذه المهمة الاقتصادية والاجتماعية. فبقيت نسبة البطالة مرتفعة (حوالي 15%) نتيجة عدم التداول في الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وعدم إعداد السُبل المسبقة لذلك.

(8) مجابهة الخلل الوظيفي في سوق العمالة

يُعاني سوق العمل في تونس من "خلل وظيفي" بسبب عدم توافر معلومات لكل الأطراف عن الاحتياجات المحددة للشركات من حيث التأهيل حسب القطاعات والمناطق، ومن حيث كل القُوى العاملة المتاحة وطبيعتها. ويُفرز هذا الأمرُ عدم التزامن وعدم المواءمة بين العرض والطلب؛ ذلك أنه غالبًا ما يكونُ هناك عرضٌ متاحٌ من ناحية، وطلبٌ من ناحية أخرى، لكن الطرفيْن لا يلتقيان بسبب نقص المعلومات اللازمة وغياب إطار مؤسسي جامع لهذا الغرض. وفي بعض الأحيان، تكون الفجوة غير واسعة بين احتياجات الشركات من حيث المؤهلات من جهة، والمؤهلات المتوفرة من جهة أخرى وقد تحتاج إلى تدريب إضافي بسيط لتكييف العرض والطلب، ولكن في نقص البرامج التدريبية "المخصصة" (personalized) تتوسع هذه الفجوة وترتفع البطالة. وتؤدي هذه الاختلالات في سوق العمل إلى: (1) تكاليف إضافية للعثور على الوظيفة (job

search costs) التي تعاني منها القوى العاملة في تونس والتي قد تحدد القرار بالدخول، أو البقاء أو الخروج من سوق العمل. (2) قلة استخدام قدرات الشركات عندما لا تجد العمالة المطلوبة بالرغم من توافرها، (Remuneration system distortions)، الذي ينعكس على اتساع الفجوة بين مؤهلات القوى العاملة وراتبها مثلما بيَّنا أعلاه. (3) تشويه نظام الأجور بمعنى إحداث ندرة (أو وفرة) مُصطنعة للعمالة. (4) انتقاء سلبي (adverse selection) بين العمال وكذلك بين شركات التوظيف مما يؤدي إلى مخاطر فسخ العقد أو التسريح أو انقطاع العامل عن عمله كما وضحنا أعلاه. ذلك أن عدم توافر المعلومات الكافية حول سوق العمل، يُلجئ العامل إلى قبول التوظيف من أول شركة دون التثبت من أدائها ودون إمكانية الاطلاع على الفرص الأخرى، كما تقبل الشركة أول عامل تقدم إليها بدون التثبت من مؤهلاته الحقيقية المقارَنة إلى فرص أخرى. (5) جعل حد لأداء سياسات التوظيف كما هو مبين أعلاه. وقد تزداد الاختلالات في سوق العمل عندما لا يتم التوظيف في كنف الشفافية وفي ضوء قواعد فرض الممارسات وعلى قاعدة الجدارة والمهارة. وهذا الاختلال عادة ما يكون في المجمعات التي يرأس مجالس إداراتها مالكوها مثل المجمعات العائلية التي تميز أغلب كبريات الشركات في تونس. ففيها يتم التوظيف حسب العلاقات العائلية والواسطة.

وفي تونس، تعرقل غالبية الاختلالات الخمس المذكورة أعلاه ديناميكيات سوق العمل وهي في الواقع قيود حيال مواءمة أفضل بين احتياجات الشركات الحقيقية والوظائف التي تسعى إليها قوة العمل.

ومن المسلَّم به أن هناك بعض الآليات المؤسسية المطلوبة لاستيعاب هذه الاختلالات مثل تلك التي تنفذها خدمات "وزارة التشغيل والتدريب المهني" من خلال "الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل" و"مكاتب التشغيل" و"فضاءات المبادرة" وغيرها من المصالح. وتتولى هذه الأخيرة الإشراف على توجيه الخريجين الشباب نحو الوظائف الشاغرة حسب مؤهلاتهم، والتوجيه بالتدريب الإضافي حسب احتياجات سوق العمل، كما تُقدم قاعدة البيانات التي تعرض الباحثين عن الوظائف والباحثين عن قوة العمل حسب القطاعات والجهات. وفي الوقت نفسه، هناك أصحاب مصالح آخرون يتدخلون في سوق العمل مثل النقابات والمجتمع المدني، ولكن هناك أيضًا "الوكالة التونسية للتعاون الدولي"، وهي إدارة حكومية توجه الكفاءات الوطنية في سوق العمل الدولية. ومع ذلك، لا تعمل هذه الأطراف معًا في مقاربة منهجية شاملة (Inclusive Systemic Approch)؛ مما يقلل من فعالية كل منها.

فالمقاربة التي نعتبرها جزئية التي دأبت عليها وزارة الإشراف خلال نيابة الحكومة المنصرفة، تنضوي تحت جملة الاختلالات أعلاه ولذلك لم نشهد انخفاضًا بينًا في نسبة البطالة؛ ذلك أن التركيز كان على عقود تمويلية لفائدة خريجي الجامعات والمؤسسات التدريبية بقصد بعث مشاريع خاصة بضمان الدولة. وقد تصل هذه العقود أقصاها إلى حوالي 200 ألف دينار بدون التأكد من القدرات الإبداعية والإنتاجية والريادية لدى المستفيد، حتى وإن تعلق الأمر بـ "المؤسسات الذكية الناشئة" التي استجلبت اهتمام الحكومة بسنِّ قوانين تؤطِّر القطاع والتي هي مهمة لا محالة، لكنها لا تهم عموم المعطلين عن العمل. وأما تحويل هذه الميزانية للشباب في المناطق النائية، فلا نعتقد أنه ذو جدوى مرتفعة باعتبار طابعها الجزئي. فمردودُها الفوري من حيث خلق مواطن الشغل ضئيل جدًّا (0.005 موظف/ألف دينار) أو (0.0001 موظف/ألف دينار...إلخ). وأما مردودُها الآجل فهو غير مؤكد مقارنةً بشركات موجودة، لها اطلاع على القطاعات والأسواق والتي غالبيتها تمر بمصاعب تمويل واقتراض بنكي. أخيرًا، لا يمكن بعث شركات خاصة بهدف تعظيم "حجم العمل" وفق مقاربة جزئية، لأن عقلية القطاع الخاص هي "تعظيم الأرباح فقط".

وبهدف سدِّ هذه الاختلالات في سوق العمل، فإننا نرى أهمية إضفاء الطابع المؤسسي الشامل على حركية سوق العمل في تونس، ويتمثل في إدارة العلاقات القائمة بين أصحاب المصالح بطريقة متماسكة وإنشاء مؤسسات أُخرى إن لزم الأمر. وستكون المهمة التي نقترحها، وهي تحد في حد ذاتها، كالآتي:

1. مرْكَزة جميع البيانات المحدثة على جميع القوى العاملة المتاحة وفقًا لمهاراتهم، وتطورهم عبر الزمن، وتنقلهم من قطاع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى.
2. مرْكَزة جميع أصحاب المصلحة المشاركين في سوق العمل التونسي في قاعدة بيانات واحدة، سواء العامة أو الخاصة، المحلية أو الأجنبية.
3. جعل كل هذه المعلومات متاحة لعامة الناس.
4. نشاء "دائرة جودة" (Quality circle) تتكون من ممثلين عن جميع أصحاب المصلحة، يتم من خلالها تبادل المعلومات من أجل الحد من الاختلالات أعلاه، وهي مصدر للتشوهات في سوق العمل.
5. إشراك المتخصصين في اقتصاديات العمل والموارد البشرية، والخبراء الكمِّيين، والاستراتيجيين والمتخصصين في نظام التعليم والتدريب المهني من أجل:
    - دراسة أسباب عدم استقرار الوظيفة.
    - التنبؤ باحتياجات التأهيل المستقبلية وولادة قطاعات جديدة واختفاء قطاعات أخرى.
    - تقديم توصيات خاصة بكل منطقة ولكل قطاع.

وقد يحتاج تحقيق هذه المأسسة النظامية الشاملة لسوق العمل التونسي إصلاحات جوهرية تحتاج إلى وقت وإرادة سياسية أمام حكومة الفخفاخ.

أخيرًا، بالرغم من أن مجابهة البطالة إنما هي أولوية قُصْوى لحماية النسيج الاجتماعي وعدم مجابهة التحدي الأول أعلاه (أي تحدي التوفيق بين البُعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية)، وبالرغم من شرعية المطالبة بها وهي محض توافق كل القوى الحية في البلاد باختلاف مشاربهم السياسية ومواقعهم الاجتماعية، فإن السياسات المتبعة لم تتضمن في البرامج الرسمية العناصرَ التشخيصية الخمسة أعلاه مجتمعةً ولا العناصر البرامجية الثمانية.

وفي هذا الإطار، فإن تحقيق التوازن الإقليمي (المكاني) من حيث البنية التحتية والخدمات العامة، وتحفيز الشركات الخاصة للجوء إلى الخريجين من الجامعة، وإصلاح نظام التعليم وجهاز توليد المهارات بحيث تتكيف مع متطلبات التنمية، إنما هي تحديات من المنتظر مواجهتها. وفي تونس، لا يمكن استيعاب تدفقات العاطلين عن العمل إلا عندما يرتقي الاقتصاد إلى معدلات نمو متوسط أعلى، والذي لا يمكن تصوره إلا من خلال تغيير هيكلي في الجهاز الإنتاجي وذلك -على الأقل- عبر الارتقاء بإنتاجية العمل بانخراط هؤلاء الشباب المتخرجين في عملية الإنتاج.

ومن المنتظر أن يتضاعف وقع هذه التحديات التي تحتاج إلى أموال طائلة وإلى انخراط القطاع الخاص في الاستثمارات في البنية التحتية. فيبدو أن القطاع الخاص التونسي غير مستعد للاستثمار في المناطق النائية باعتبار عدم المردودية المتوقعة، ولكن كذلك بسببٍ مُستحدثٍ منذ عام 2011 (كما تبرزُه البيانات المتعلقة بحجم الاستثمار الخاص الذي ما فتئ يتقلص كما سنبين أدناه xx)، ذلك أن أغلب كبار المستثمرين لم يعُودوا مهتمين بالاستثمارات الثقيلة التي "تُهدد ممتلكاتهم في صورة وقوع انتفاضة شعبية أخرى في ظل عدم قدرة الدولة على حماية الممتلكات الخاصة"(27). فمن المُجمعات من تخلَّت عن أنشطتها الإنتاجية واتجهت نحو تلك التجارية والحصول على "امتيازات" (Franchises) في قطاعات ليست بالضرورة حمَّالة ونقَّالة للمعرفة والتكنولوجية الأجنبية وليست بالضرورة استحالة تركيزها وتطويرها في تونس(28)، ومنها من

واصلت استثماراتها لكن في أنشطة صغيرة الحجم وموزعة نسبيًّا عبر مناطق مُختلفة(29)، وفيها من توجهت بالاستثمار في الخارج وخاصة في الدول الإفريقية في قطاع التموين وقطاع الوساطة البنكية. وقد كانت الاستثمارات الخاصة الإضافية داخل البلاد قليلةً جدًّا بحيث لا تمكِّن من رفع تحدي النمو المناطقي المتوازن (Regoinal Banlanced Growth) الذي نعتبره أول الشروط لمجابهة تحدي التوظيف، وإيقاف الهجرة الداخلية وبالتالي التقليص من القطاع الموازي.

وفي هذا السياق، من المنتظر أن تجابه الحكومة الحالية هذا التحدي بفرض (1) إرساء سياسات صناعية مندمجة (Integrated Industrial Plocies) تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في رأس المال البشري. (2) الانخراط في الاستثمارات كبيرة الحجم ضمن عقد اجتماعي جديد يبني الثقة معه. (3) إعادة النظر في نظام التعليم وجهاز توليد المهارات.

التحدي الثالث: التحكيم بين الأجل القصير والأجل الطويل

للانتقال إلى مستوى أعلى من النمو يمكن استيعاب تدفقات العمالة الوافدة إلى سوق العمل والمتزايدة باستمرار، نرى أنه من الضروري إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي في إطار إعادة النظر في التوزيع الإداري للمناطق بإحداث "مناطق اقتصادية واجتماعية" عوضًا عن "المحافظات، والبلديات" الموجودة حاليًّا والتي أُحدثت تاريخيًّا في ضوء بسط السلطة المركزية على كامل تراب البلاد إبَّان الاستقلال -وهذا مفهوم- لكن بدون استهداف الإمكانات المُحتملة التنموية بكل منطقة مما لا يسمح للاختصاصات المناطقية، وفق ما تتمتع به كل منطقة من مزايا نسبية وثروات طبيعية وبشرية ومؤهلات، بإرساء حوْكمة محلية تسهر على تحقيق التنمية بأكثر من هامش مناورة وأكثر دراية بالقضايا المحلية الدقيقة، وهذا ما تدعو إليه وجهات النظر الحديثة في الاقتصاد المؤسسي حيث المؤسسات الناجعة وذات الجدوى تحتاج في الديمقراطيات إلى هامش مناورة واستقلالية نسبية ومعدات. وهذا ما نهدف إليه من هذا المُقترح المتعلق بـــ"الحوْكمة المحلية" التي آتت أكلها في العديد من التجارب العالمية من بولونيا وإيطاليا وألمانيا وبعض دول أوروبا الشرقية. هذا، وبالرغم من طابعه العاجل للبدء فيه وإعداد خُططه، فإن إنجازه يُعتبر ذا الأجل الطويل الذي على حكومة الفخفاخ إيلاؤه الأهمية التي يستحقها والتخصيص له من ميزانيات مبرمجة عبر الزمن وآليات ومجموعات تفكير واتصال مع المتساكنين في المناطق المعنية. ونعتقد أن البلد لا يستطيع احتمال تمزق مناطقي ولا تفاوت اجتماعي ولا تنمية غير متوازنة؛ فالنهوض بالمناطق الداخلية أمرٌ لا يتطلب إزالةَ العراقيل للمشاريع الاستثمارية القديمة -والتي هي عديدة- فقط وذلك بالارتقاء بالقدرات المؤسسية المركزية والمحلية، بل أيضًا بتدفقاتٍ ضخمة من التمويل اللازم للاستثمارات العامة الجديدة التي تدفع وتحفز المبادرة الخاصة الضرورية لإنشاء وتحديث المحطات الصناعية. ومن جهة أخرى، ظل الاقتصادُ الكلي التونسي يضعف بسبب الخيارات السابقة التي فضَّلت أسبقية التدابير الدورية (نقديةً كانت أو مالية) قصيرة الأجل على الاعتبارات طويلة الأجل، التي ذكرنا أهمها أعلاه. فقد سعتْ إلى تحقيق الموازنات العامة؛ ذلك أن دعم العديد من المنتجات الغذائية والوقود يؤثر بشكل كبير على رصيد الميزانيات السنوية للدولة في الأجل القصير، كما تفرض التغطية الاجتماعية، من خلال صناديق الضمان الاجتماعي العامة؛ مما يضعف سياسات الميزانية. ويضاف إلى هذا التحدي أن الشركات العامة تمر بمصاعب هيكلية تفرض تدخلات مالية محددة الهدف على حساب المالية العامة.

ومن وجهة النظر هذه، يُصبح تحقيق التوفيق بين الاعتبارات قصيرة الأجل (الموازنات العاملة) وطويلة الأجل (التنمية المستدامة) تحديًا؛ ذاك أن القدرات المؤسسية والمالية للحكومة الحالية محدودة في الجانب الاقتصادي والمالي. فإذا خُصصت هذه القدرات للأجل القصير فلن ينال الأجل الطويل حظًّا. فعلى المستوى المالي، إن المالية العامة هشة والدَيْن غير مستدام والحيز المالي ضيق جدًّا كما بيَّنا في العديد من التقارير المقالات(30). وأما على المستوى المؤسسي، فإن الجزء من الإصلاحات المصاحبة لقرض صندوق النقد الدولي المتعلقة بتقليص العجز العام والسيطرة على التضخم قد استدعى تشريك البنك المركزي والعديد من الوزارات ذات العلاقة بالأمر وفرقهم المتخصصة (وزارات المالية، والشؤون الاجتماعية،

والطاقة، والصناعة، ووزارة الإصلاحات الكبرى)، مع ما يستدعيه ذلك من إعداد التقارير والاستعداد لاجتماعات المراجعة، والتنسيق بين السلطة التنفيذية والبرلمان لسنّ القوانين اللازمة، ومتابعة الإصلاحات المتفق عليها. وفي هذه الحالة، لم يكن للحكومة القدرات المؤسسية اللازمة للاهتمام بالاستراتيجيات التنموية وبمتابعة خطة التنمية 2016-2019 وتقييمها. ولما كانت لحكومة الفخفاخ تقريبًا نفس القدرات المؤسسية، فهناك مخاطر إعادة تجربة الحكومة السابقة بعدم القدرة على إيلاء مسائل التنمية والبطالة والقضايا التنموية طويلة الأجل الاهتمام الكافي، خاصة أن تشكيل الحكومة كان على أساس سياسي ولم يتم الانتباه إلى ضرورة التكثير من الوزراء "الاقتصاديين"(31) واعتبار أن منصب الوزير إنما هو سياسي بالأساس، لكنه في الواقع التونسي حيث التحديات الاقتصادية ذات الأولوية القصوى تحتاج إلى تعبئة أهل الاختصاص حتى ترتفع القدرات المؤسسية للحكومة. فقد أظهرت التجارب في العالم أن الأزمات تدفع بأصحاب القرار إلى تعبئة الكفاءات والمتخصصين لتقوية القدرات المؤسسية.

رسم بياني (2) عدد وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة المتخصصين في المجال الاقتصادي في الحكومات التونسية(*)

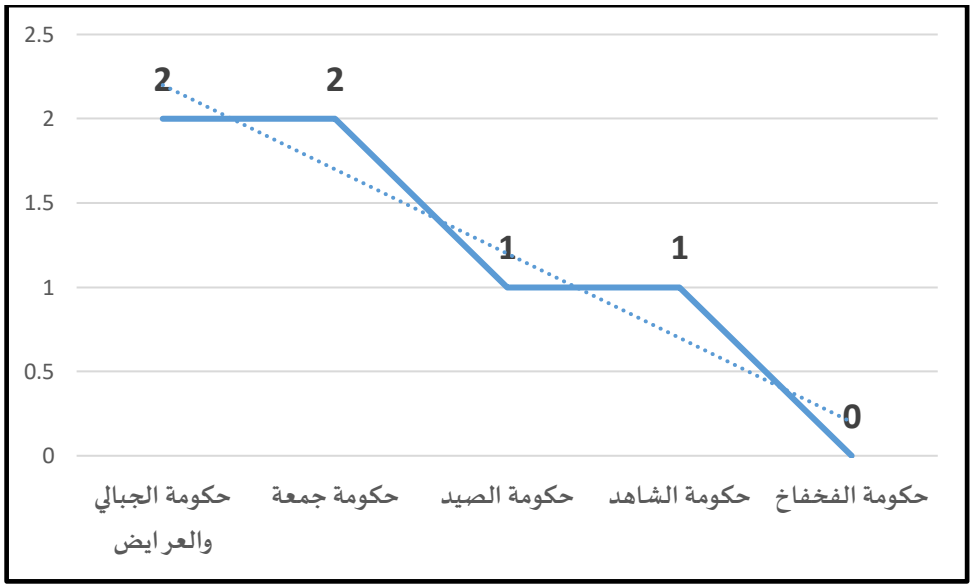

المصدر: مختلف السير الذاتية للوزراء المعنيين بالشأن الاقتصادي(*) الخط البياني: من إنجاز الكاتب.

فكما كان اقتصادي القرن الماضي "كاينز" منخرطًا في برامج المملكة المتحدة ضمن خطة مارشال وكذلك في محادثات بريتن وودس التاريخية، كان الاقتصادي الألمعي "بان برنانكي" على رأس البنك الاحتياطي الفيدرالي خلال الأزمة المالية في عام 2008، وكذلك عالم الاقتصاد "فارو داكيس" الذي التحق بوزارة المالية اليونانية في حكومة أزمة الديون عام 2012، علاوة على "دادلي سامرس" في البيت الأبيض زمن الرئيس أوباما والأمثلة عديدة في العالم. ونعتقد أن البلد في حاجة إلى أفكار خلاقة، وسياسات شاملة ومقاربة نظامية؛ وهذا يحيلها إلى التحدي المؤسسي التالي.

التحدي الرابع: الإصلاح المؤسسي

يبدو أن الإصلاحات المؤسسية التي أُجريت في تونس منذ 14 يناير/كانون الثاني 2011 لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه مقارنة بالتجارب الانتقالية العالمية الناجحة وكذلك بالرجوع إلى الأدبيات التي تجعل من البعد المؤسسي عاملًا من عوامل التنمية، التي هي بدورها شرطٌ من شروط الدمقرطة؛ ذلك أن التنمية تحتاج إلى إنجازاتٍ والواقع ما زال يُدار تقريبًا بنفس القواعد المؤسسية ونفس الجهات. وبالرغم من أن البعد المؤسسي متعدد الجوانب، فقد أعلن رئيس الحكومة الحالي عن عزمه مواجهة الفساد، ورقمنة الإدارة واعتماد أفضل الممارسات من حيث الحوْكمة. وقد يطول التفصيل في هذا المجال، لكن سنقتصر فيما يلي على المخاطر المتعلقة بعدم الاستجابة إلى الإصلاح المؤسسي.

فقد لوحظ في تونس اتجاه النخبة السياسية منذ انتخابات 2014، نحو اعتبار "التحول المؤسسي قد اكتمل، وأنه لم يبق سوى إنشاء عدد قليل من الترتيبات الدستورية"، وأن المرحلة الحالية إنما هي تلك التي يدب "دعم التحول الاقتصادي"' فيها! ونعتبر أن هذا التصور غير سليم؛ إذ يحصر عملية الانتقال الديمقراطي في عملية التصويت وإنشاء ترتيبات دستورية أُخذت في المفهوم المنقوص لـ"المؤسسات"'، ويؤثر كذلك على الوعي الجماعي بطبيعة الفترة الحاسمة التي تمر بها البلاد، وبالتالي تهدد المرحلة الانتقالية؛ ذلك أن الفرد يمكن أن:

- يلتفت إلى الممارسات غير الديمقراطية من قبل بعض النخب السياسية.
- يتفاجأ من عدم وجود آليات مساءلة فعالة ومُعممة لكل الناس بمختلف مواقعهم في النخبة السياسية أو الاقتصادية.
- يدرك أن "حقوق المواطنة" مهددة عندما لا يسترد حقه.
- يلاحظ أن الدولة غير قادرة على فرض الضريبة على جميع المواطنين على قدم المساواة.
- يلاحظ أن الحرب المعلنة ضد الفساد تبدو له غير حقيقية.
- يلاحظ أن قواعد القانون (نصوص القوانين، والدستور) لا تُحترم بالكامل عندما يتم رفض القوانين المُصادق عليها من قِبل البرلمان بشكل متكرر من قبل السلطة القضائية.

وفي هذا الإطار المؤسسي بالمعنى الضيق للكلمة(32)، يتم بناء المسار الديمقراطي من خلال ثلاثة عوامل أساسية مترابطة ببعضها، وهي: (1) المؤسسات والإجراءات التي يعبّر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بالسياسات والقادة. (2) القيود المؤسسية على ممارسة السلطة التنفيذية. (3) ضمانات الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية وفي أعمال المشاركة السياسية. وفي هذا السياق، يقدم "هافارد" و"آخرون" (2012)(33)، استنادًا إلى أشغال "إيكشتاين" (1969) و(1973)(34)، مؤشرَ "الدولة الديمقراطية" مع مراعاة جانبها متعدد الأبعاد، في العرض المبسط التالي:

الرسم البياني (3) الأبعاد المؤسسية الثلاثة لهيكلة السلطة، بين الاستبداد والديمقراطية

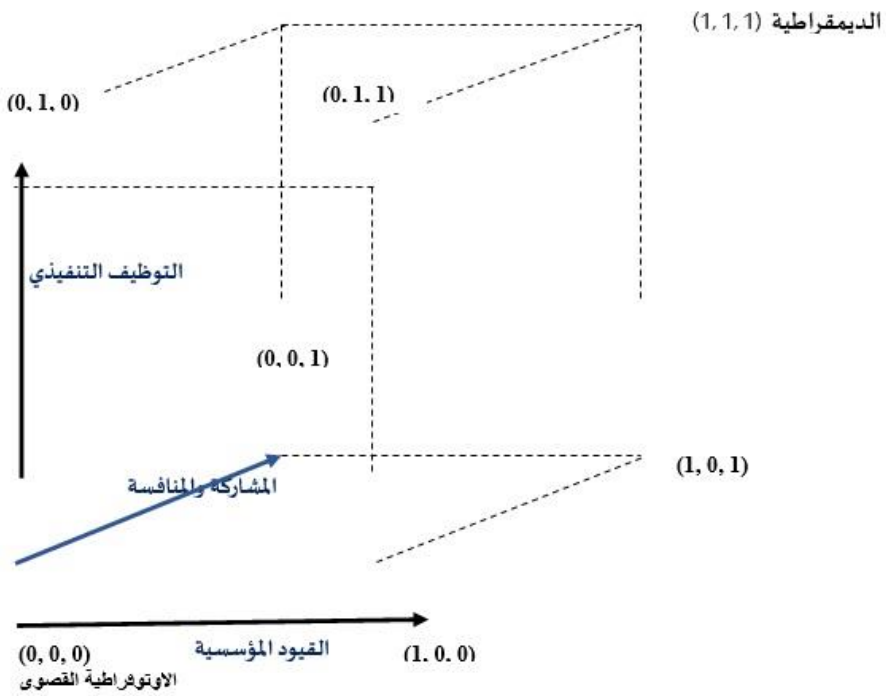

يوضح هذا الرسم البياني أعلاه أن عملية الانتقال الديمقراطي من وجهة نظر مؤسسية تقوم على ثلاثة أبعاد، وهي: (1) احترام القيود المؤسسية. (2) احترام معيار المشاركة والمنافسة. (3) الالتزام بمعايير التوظيف في السلطة التنفيذية. وكلما ازداد الالتزام بهذه المكونات الثلاث، زادت ديمقراطية النظام. وبهذه الطريقة، نقترب من الحد الأقصى من الاستبداد، كلما لا يتم احترام أي من أبعاده الثلاثة؛ وتظهر هذه الحالة في الثلاثي (0،0،0) في يسار الرسم على الأسفل؛ كما نقترب من أقصى ديمقراطية عندما يتم احترام الأبعاد الثلاثة بالكامل؛ الذي يظهر في الثلاثية (1،1،1) في أعلى يمين الرسم البياني(35).

(1) القيود التنفيذية

وهي تلك التي تشير إلى القيود التي تؤثر على السلطات أثناء اتخاذ القرار (على المحور الأفقي). وهذا مشابه لمفهوم "المساءلة الأفقية" المعتمد في الأدبيات عن الديمقراطية. وفي واقع الديمقراطيات، تتقيد السلطة التنفيذية بشكل عام بالسلطات التشريعية والقضائية والإجراءات المؤسسية وعدم التعسف عليها، وإلا، فإن مشاريع الانتقال الديمقراطي يمكن أن تواجه خطر التطور نحو أنظمة تنفيذية ذات الاستقرار الهش، أو إلى تحولات عكسية نحو الأوتوقراطية(36). ففي الأنظمة الهجينة، غالبًا ما تكون هذه الأشكال الأفقية للمساءلة ضعيفة، مما يقلِّل من الفوائد المفترضة للديمقراطية من الجوانب الأخرى للحكم المتعلقة بسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان...، ويمكن أيضًا فرض القيود المؤسسية على السلطة التنفيذية من قبل أية "مجموعة مساءلة" تابعة لأية مجموعة خارج الحكومة، مثل المجتمع المدني، وهي "المساءلة الرأسية". ويوضح الرسم البياني أعلاه أنه كلما زادت القيود المؤسسية، زادت السلطة التنفيذية ديمقراطيةً.

(2) التوظيف التنفيذي

يشير التوظيف التنفيذي (في المحور الرأسي) إلى الطريقة التي يأتي بها كبار مسؤولي السلطة إلى منصبهم في السلطة السياسية (إيكستين وجور، 1975)(37). وغالبًا ما يتم التقاط هذه الجوانب الإجرائية للديمقراطية من خلال: (1) مدى إضفاء الطابع المؤسسي (أو التنظيم) على عمليات التحويلات التنفيذية. (2) المنافسة بين المسؤولين عند اختيارهم. (3) الإعلان للعموم لفتح باب التوظيف. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحدد لوائح التوظيف ما إذا كانت هناك طرق محددة يتم من خلالها اختيار المديرين. إلا أن التعيينات في مفاصل الدولة في الحكومة الماضية كانت في أغلب الحالات وفق الانتماءات السياسية أو معايير غير مُعلنة. وأما في حكومة الفخفاخ، فعلاوة على التقسيم السياسي المُعلن في جزء من تعيينات المستشارين، فإن هناك شعورًا لدى العامة بالمقياس الجهوي في اختيار حصة مهمة من الوزراء البارزين.

(3) المشاركة

ونُقدمها على المحور الأفقي باللون الأزرق، تعني حقوقًا تشاركية لجميع السكان وهي استجابة لسلسلة من المعايير المؤسسية المرتبطة بالمنافسة السياسية. ولا تشمل حقوق المشاركة في الأنشطة السياسية فحسب، والتي يُنظر إليها غالبًا على أنها دعم للديمقراطية (بيرسون وتابليني، 2006)(38)، بل أيضًا في "المساءلة الاجتماعية" التي تستند إلى المشاركة المدنية. وبهذا المعنى، فإن المواطنين العاديين و/أو منظمات المجتمع المدني هم الذين يشاركون بشكل مباشر أو غير مباشر في المساءلة (مالينا، وآخرون، 2004)(39)، وأنه إذا تبين أن الحكومة قد تجاوزت قواعد القانون، فإنهم سيقاضونها أمام المحاكم. وقد تمت هذا في تونس خلال المدة النيابية السابقة من خلال العديد من القضايا ضد الحكومة أو بعض الوزراء. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي المستويات الأعلى من المشاركة والمساءلة إلى زيادة قدرة الدولة (باك وهادينيوس، (2008))(40). أخيرًا، أفرزت التشكيلة الجديدة للسلطات الثلاثة نوعًا من التجاذبات بينها سواء بين رئيس الجمهورية الذي أعلن عند التوقيع على قرار منح الثقة للحكومة الحالية أن "إدارة الحُكم خلال النيابة القادمة لن تكون مثل سابقاتها". وقد عمد رئيس الجمهورية

إلى تروس عدد من الاجتماعات الوزارية بخطاب نقدي وتوجيهي غير معهود، يتوجه من خلاله مباشرةً إلى "الشعب"، ورئاسة البرلمان والتكتلات البرلمانية الموالية لها التي تباطأت في منح الصلاحيات لرئيس الحكومة للتصرف بالمراسيم خلال أزمة الفيروس التاجي، بل قلَّصت مما طلبته رئاسة الحكومة، وفي ذات الوقت لم يتجنب رئيس الحكومة الانتقادات التي وجهها للبرلمان. ولا نعتقد أن هذا يعكس أفضل الطرق لبداية مدة نيابية جديدة. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الحكم، ولكن البلاد في وضع مؤسسي هش، يسمح باحتمال التعدي على القيود التنفيذية، بتطويعها لمآرب انتخابية أو نفعية مباشرة أو لفائدة الباحثين عن الريع، أو كذلك باحتمال تثبيت المواقع السياسية من خلال التوظيف في المراكز العليا للدولة. فإلى حد الآن لم يتم الإعلان عن المعايير التي يتم وفقها التوظيف.

II. تحديات اقتصادية مستحدثة في تونس بسبب جائحة الفيروس التاجي المستجد

توجه الاقتصاد العالمي نحو الركود منذ منتصف عام 2018

تتنزل الأزمة الحالية في إطار منحى تنازلي في النمو العالمي منذ منتصف عام 2018؛ ذلك أن الاقتصاد العالمي لم يُتعافَ كليًّا منذ أزمة الرهن العقاري 2007، إضافةً إلى ما تحمله من تداعيات التوترات في التجارة العالمية ضمن سياسات الحماية التجارية بين أميركا والصين، وصعود الإقليميات. ولذلك، تعالت الأصوات والمنبهات حيال ما سُمي بتراخي زخم العولمة (Slowbalization) في العديد من المناسبات المهمة (مثل اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي 2018) وفي التقارير الاقتصادية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية(41). والأسباب الرئيسة لذلك تتمحور حول صعوبة إدارة مخاطر هذا التراخي، ولعل أهمها حسب تقديرنا:

- بُطء النمو العالمي وتأثيراته السلبية على الدول ذات الدخل الفردي المتوسط والضعيف والتي تلعب دورًا هامشيًّا في سلاسل القيمة العالمية بالاقتصار على تصدير المواد الخام واستيراد أهم حاجياتها من معدات وسلع غذائية مُصنَّعة وأدوات إنتاج. وقد خضعت التقديرات إلى المراجعة نحو الأسفل في حجم التجارة العالمية والنمو سواء من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو الاتحاد الأوروبي أو كذلك الأونكتاد(42).

- تصاعد التوترات بين البلدان أو مجموعات من البلدان وإقامة الحواجز وزيادة شعور السكان بانعدام الأمن (المكسيك/الولايات المتحدة، فنزويلا/الولايات المتحدة، أسكتلندا/المملكة المتحدة/الاتحاد الأوروبي، ...إلخ).

- حجب العديد من قنوات نقل التكنولوجيا مثل التدفقات التجارية للسلع والخدمات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

- زيادة التفاوتات العالمية من حيث مسارات النمو الاقتصادي.

- التشوهات في نُظم الأسعار التي تؤدي إلى تخصيص غير أمثل للموارد والثروات. ومن أسباب هذه التشوهات استحداث حواجز جمركية (باون، سي 2019)(43)، ودعم المنتجات المحلية من قِبل السلطات الرسمية، استجابةً للضغوط الداخلية من كبار الشركات وكذلك الضغوط الشعبوية(44).

- صعوبات إضافية في سياسات التنمية الاقتصادية خاصة في الدول المستوردة لأغلب حاجياتها من معدات وتجهيزات.

- محدودية مصادر التمويل الدولية سواء من الأسواق المالية التي تميزت بزيادة "عدم الاستقرار" وعدم اليقين، أو من المنظمات متعددة الأطراف التي تفرضُ مُصاحبةَ التمويل لإصلاحاتٍ قد لا يرى القائمون المحليون على الشأن العام حاجةً ملحَّة لها.

وفي هذا الإطار، انخفضت نسب النمو في أغلب الأقاليم في العالم بين عامي 2018 و2019(45)، كما ازدادت نسب التداين في العالم(46) إلى غاية بعض الأزمات في المديونية مثل لبنان التي أعلنت عن عدم السداد أو تونس التي تأكدت من عدم استدامة دينها لارتفاع منسوب الهشاشة الاقتصادية الكلية. (الشابي، 2020)(47).

وإطار الركود هذا إنما يدل على أن أزمة الفيروس التاجي المُستجد ستُرهق الاقتصادَ العالمي وتؤثر أكثرَ على الاقتصادات ذات الهشاشة العالية والسياسات الاقتصادية محدودة الأداء والنظم الإنتاجية الأكثر خضوعًا لسلاسل القيمة.

صدمة العرض والطلب في سياق جائحة الفيروس التاجي المستجد

الصدمة في الاقتصاد هي حدث غير متوقع يؤثر على التوازن الأصلي في الاقتصاد أو في الأسواق. ونميز بين الصدمة الإيجابية التي لها آثار إيجابية، والصدمة السلبية التي لها آثار سلبية. أما الصدمات المختلفة المعروفة في الاقتصاديات والناجمة عن أحداث غير متوقعة فهي صدمات العرض والطلب من خلال الصدمات التكنولوجية والديمغرافية والأسعار أو معدلات نسب الفائدة، أو النقد، أو سعر الصرف وما إلى ذلك، مع الإشارة إلى أن هذه الصدمات تُميز كذلك وفق طبيعتها العابرة (Transitory) أو الدائمة (Permanent). النماذج المكتملة في الاقتصاد التطبيقي يمكن أن تعتبر كل هذه الصدمات مرتبطة ببعضها، ولكن يتم الفصل بينها بهدف فهم الأزمة وطبيعتها. ويمكن كذلك أن تكون هذه الصدمات خارجية أو داخلية. وقد تعوَّد الاقتصاديون التعاطي مع الأزمات كونها أزمة عرض أو أزمة طلب وليس الاثنين معًا. فعمومًا، إذا كانت الأزمة أزمة عرض، وجب إيجاد الحلول في جانب الطلب، وإذا كانت أزمة طلب، وجب البحث عن الحلول في جانب العرض، مع الاحتراز المنهجي حول الحيثيات والحالات الخاصة لطبيعة الأزمة. ويؤدي هذان النوعان من الصدمات إلى حدوث اضطرابات في الأسواق والتفاعلات الإنتاجية، مما يؤثر على استقرار الأسواق للسلع والخدمات ولكن أيضًا في سوق العمل. وفي إطار الأزمة الحالية، نعتبر أنها أزمة عرض وطلب في نفس الوقت، ولذلك وجب البحث عن حلول ملائمة في مقاربة تختلف عن تلك المتبعة في الأزمات السابقة. مع الإشارة إلى أن الصدمتيْن مترابطتان، ومن الأرجح أن تكون الأزمة قد بدأت من جانب العرض، ثم حين انتشارها في البلدان أصبحت ذات الطلب والعرض على حد سواء.

(1) صدمة العرض

جاءت صدمة العرض السلبية عندما قررت الشركات وقف أنشطتها وقررت السلطات احتواء السكان من أجل التعامل مع انتشار الفيروس. وأول البلدان التي قررت هذا الاحتواء وبالتالي توقف العرض في القطاعات التي تتطلب العمل الحضوري أي الصناعات المعملية، لها مواقع محورية في سلاسل القيمة الصناعية. فكانت الصين، وهي "محور" عالمي أولي في العديد من سلاسل القيمة القطاعية، واليابان أول من قام بذلك. فالصين يخضع لها صناعيًّا العديد من البلدان الأوروبية والآسيوية والإفريقية في العديد من القطاعات الصناعية والتحويلية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإننا نستعرض قطاع تكنولوجيا المعلومات وسلسلة القيمة التي تورط الدول الأكثر ارتباطًا به:

الرسم البياني (4) ثلاثة محاور مترابطة في سلسلة الإمداد العالمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

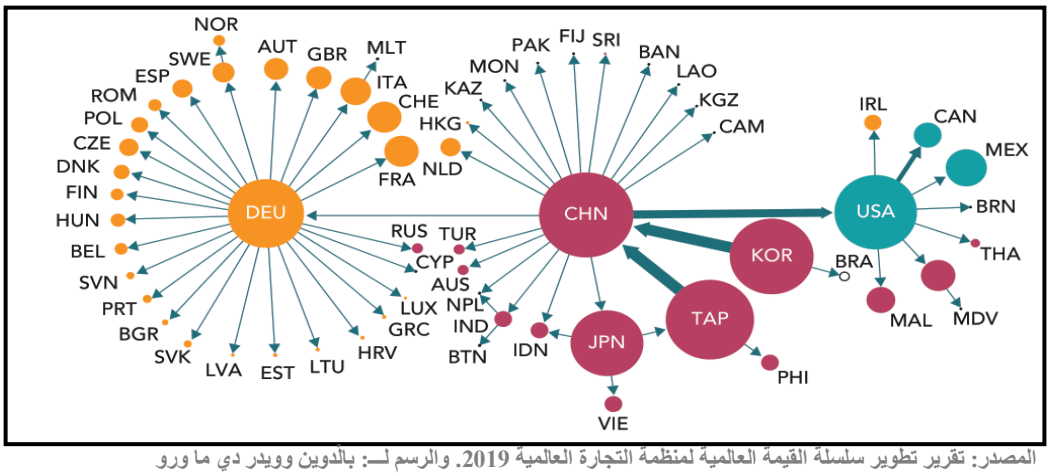

المصدر: تقرير تطوير سلسلة القيمة العالمية لمنظمة التجارة العالمية 2019. والرسم لـ: بالدوين وويدر دي ما ورو (2020)(48).

يمثل حجم الأشكال الدائرية حجم الدولة (قيمة التجارة)، ويُظهر سُمك خطوط الربط الأهمية النسبية للتدفقات الثنائية (التدفقات الصغيرة صفرية للوضوح) وهي روابط سلسلة التزيد في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن هنا يمكن القول: إن (1) الصين هي محور العالم في هذا القطاع؛ ذلك أن الخلل في التصنيع يُحدث صدمة إمداد سلبية تنتشر في جميع أنحاء العالم تقريبًا. و(2) إن الصدمة تؤثر على الدول الأكثر ارتباطًا بالصين بالإضافة إلى الصين ذاتها. (3) أما المناطق الأخرى، فإن ألمانيا هي مركز الشبكة في أوروبا ومن الواضح أن عدوى سلسلة التوريد من المرجح أن تكون مصدرًا رئيسًا للعدوى الاقتصادية في أوروبا، وكذلك الحال بالنسبة إلى أميركا الشمالية باستثناء بعض الدول غير المتورطة كثيرًا في سلاسل التوريد مثل الهند.

(2) صدمة الطلب

تحدثُ صدمةُ الطلب السلبية إثر احتواء العمال والشعوب أثناء مكافحة انتشار الوباء، وكذلك في قطاعات الطلب الوسيط، وصادرات البلدان وكذلك في استثماراتها وإنفاقها الاستثماري العام. كل مكونات الطلب هذه تتوقف، مما يدفع بالقطاعات المُزودة بالتوقف عن أنشطتها حتى ولو كانت جغرافيًا في منأى عن الوباء. ويحمل هذا الاقتصادات إلى الانخفاض في مواردها من خلال التأثير التقسيمي لانخفاض الطلب عندما تكون الأسعار جامدة مؤقتًا (divisive effect of decreasing demand). ولكن تجدر الإشارة إلى أن صدمة الطلب الأولية هذه يتم دفعها من خلال توقعات المستهلكين فيما يتعلق بالمستقبل. ونعتبر أن انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية الرأسمالية يتم تأجيلها فقط لفترة ما بعد الاحتواء؛ حيث ستعود بسرعة وقد تلعب دورًا في الضغوط التضخمية في العديد من البلدان.

تفاجؤ الاقتصاديين أم عجز النظريات السائدة؟

تاريخيًّا، نادرًا ما تم ذكر الدور الفوري للاقتصاديين خلال الأزمات الاقتصادية المقْترنة بالأوبئة أو بالحروب(49)، ولكن، في سياق الأزمات الاقتصادية خارج أزمنة الأوبئة(50)، كان للاقتصاديين أدوارٌ مهمة، حيث أُفرزت مفاهيمُ وأساليب ونظريات جديدة استجابت إلى حدٍّ ما للتحديات الاقتصادية المستحدثة. فكانت هيمنة وجهات نظر جديدة على عكس ما كان ينادي به مؤسسو النظام الليبرالي وكبار منظِّريه، على الفكر الاقتصادي السائد وعلى القرارات السياسية والاقتصادية إبان الأزمة العالمية، 1929، مثل تلك التي دعا إليها الحائز على جائزة نوبل، رونالد كوز (1937)، حول خصائص المؤسسة

الاقتصادية وتكاليف المعاملات من جهة(51)، وما ذهب إليه جون مينارد كاينز(1936) من جهة أخرى حول أهمية دور الدولة والقطاع العام مما مكَّن من توسيع مجالات تدخُّل الدولة اقتصاديًّا وماليًّا وسياسيًّا(52). وكانت كذلك نظرية الحائزيْن على جائزة نوبل، روبارت لوكس وتوماس سارجنت، اللذيْن أسسا لمدرسة اقتصادية جديدة عُرفت باسم "الكلاسيكية الجديدة" كبديل للمدرسة الكينزية وذلك بإرساء آليات تشكيل التوقعات العقلانية (Rational Expectations Formation) بالرجوع إلى وجهة نظر موث (1961)، في تحقيق التوازنات الاقتصادية خلال أزمة السبعينات التي برهنت على محدودية مقاربة كاينز حيال ظاهرة الركود الاقتصادي والتضخم المالي في آن واحد. ونذكر كذلك بروز أفكار جديدة أخرى في سياق أزمة المديونية العالمية في عام 1982 والدفع نحو ابتكارات المشتقات المالية والاهتمام بقضية استدامة الدَّيْن العام وبنماذج استقلالية البنوك المركزية عن الحكومات، ولكن كذلك ببروز وجهات نظر جديدة في الاقتصاد العالمي حيث البُعد المكاني أو الجغرافي بات من أهم محددات التكتلات الإقليمية والاستراتيجيات التجارية طويلة الأجل (الحائز على جائزة نوبل، بول كروجمان)(53).

وفي بداية أزمة الفيروس التاجي؛ حيث تباطأ الطلب العالمي على النفط وانخفضت موارد الدول المصدِّرة، واستمرت التوترات بين القوى الاقتصادية الرئيسة على مستوى سوق النفط حيث لم يتوصل أهم المنتجين إلى إبرام اتفاق لخفض الإنتاج لعدة أسباب؛ الأمر الذي دفع روسيا والمملكة العربية السعودية إلى اتباع "استراتيجيات فردية مُنعزلة"(54)، قائمة على تكاليف الإنتاج. وبالتالي، فإن الطرف الذي لديه أقل تكلفة إنتاج (المملكة السعودية والإمارات) سيكون الأقدر على إنتاج المزيد وإزاحة منافسه من السوق بالدفع بالأسعار إلى الهبوط إلى أن تنخفض إلى ما تحت تكلفة الإنتاج (أميركا وبدرجة أقل روسيا)، إضافةً إلى التداعيات السلبية على الموازنات والاقتصادات الكلية في العديد من الدول التي يتوافق سعر التوازن المطلوب لديها مع مستويات عالية مثل نيجيريا. وتكون الدول الأكثر تضررًا هي التي لها مخزون محدود من النفط أو لها طاقة إنتاج محدودة وأسعار توازن عالية (نيجيريا، بعض دول جنوب أميركية). وبعد أن سُلك منحى عدم الاتفاق لمدة أسبوعين، وما كانت له من تداعيات سلبية -مصاحبة لتداعيات أزمة الفيروس- على الأسواق المالية العالمية خاصة الأميركية والأوروبية، وعلى سعر الصرف خاصة في روسيا (الروبل) تراجعت أسعار النفط عند أدنى مستوى تاريخي لها منذ عقود. إلا أن الدول التي لها سعة تخزين أكثر استطاعت أن تتزود من النفط بأسعار منخفضة والترفيع من مخزوناتها الاستراتيجية (الصين وأميركا بالأساس) إلى إن كادت هذه الخزانات تمتلئ في جُلها؛ مخزون سيكون له -حسَب رأينا- شأنٌ مهم في مستقبل المفاوضات في سوق النفط وفي مستقبل قطاع الطاقة ومكوناته وبدائله واستراتيجياته الصناعية.

ولكن يبدو أن هناك تأخرًا في ردَّة فعل الاقتصاديين تجاه هذه الأزمة، باستثناء بعض ردود الأفعال الحدسية وغير المنظمة(55)، على عكس الأزمات السابقة. إذْ لم تكن هناك أفكار جديدة ومقاربات خلاقة، حتى إن التقديرات الإحصائية للمنظمات الدولية، التي لم تؤدِّ إلى إجماع دقيق حول آثار الأزمة على النمو والتوظيف والماليات العامة للدول سوى أن "الآثار الاقتصادية والاجتماعية ستكون سلبية"، فإنها تشوبها بعض الأمور المنهجية والإحصائية. ولذلك تم تحديثها عدة مرات في فترة زمنية قصيرة لا تتعدى ثلاثة أسابيع. وأما التقديرات الفورية التي نُشرت، فإن بعضها كان متسرعًا للإدلاء بنتائج قابلة للنقاش اقتصاديًّا فيما تم الحصول على البعض الآخر انطلاقًا من نماذج اقتصادية غير ملائمة لتحليل الأزمات، والتي تحتاج إلى مناهج ملائمة لبناء سيناريوهات تعكس سلوك المتعاملين الاقتصاديين في الأزمات وتجدد دالات إنتاج القطاعات المُعتمدة عند التقديرات.

وأما عن الحلول المُقترحة إلى حدِّ كتابة هذه الورقة؛ حيث الاقتصاد العالمي يقترب من أزمة متعددة الأبعاد قد تكون الأعمق منذ أزمة 1929 العالمية، فإنها تبدو في جميع أنحاء العالم متطابقةً مع بعضها، ولا تحمل إلى حد الآن محتوى مبتكرًا وقد

يكون ذلك ناتجًا كذلك لسرعة بروز مظاهرها المُقترنة بانتشار وباء كورونا التاجي المستجد. فهي متمحورة حول عُنصريْن أساسييْن، وهما: (1) التمويل المصرفي الاستثنائي وخطوط ائتمان مُستحدثة ومنتجات مالية وصناديق خاصة. (2) آليات التحويلات الاجتماعية المباشرة والإعفاء الضريبي المؤقت، مع وجود اختلافات طفيفة في مصادر التمويل، وتعبئة مظاريف الأموال وطرق التنفيذ.

تحديات الحكومة التونسية في ظل أزمة الفيروس التاجي المستجد

(1) هشاشة اقتصادية ليلة الاجتياح

من المؤكد أن الوضع الذي وجدته الحكومة الجديدة ليس الأفضلَ مقارنةً بالوضع الذي ورثته الحكومة السابقة. والواقع أن الاقتصاد إنما هو عند أدنى مستوى للأداء.

يتميز الوضع الاقتصادي العام بنهاية عام 2019 بضغوط تضخمية عالية إلى حد ما (6.7٪) وهي نسبةٌ أعلى من المتوسط في البلدان المغاربية حيث التضخم يتراوح ببين 2.2٪ في موريتانيا، و3.2% في الجزائر، و4.2٪ في المغرب في نفس السنة. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الذي استقر عند 1% عامَ 2019، فهو معدل ضعيف للغاية مدفوع بالخدمات والزراعة بينما كان النمو في الصناعات والتصنيع سلبيًّا، وأن معدل النمو هذا لا يكفي لخلق فرص عمل ولضمان استدامة الدين العام، حتى مع تضييق العجز العام إلى 3٪ (بعد التصديق على قانون المالية التكميلي)، ومع وقف التوظيف في الخدمة العامة الذي كان يهدف للتقليص من الكتلة الأَجْرية، ولكن على حساب معدل بطالة هيكلية بحوالي 15.5٪ (كما أوضحنا أعلاه). وعلاوة على ذلك، تم تحقيق هذا الانخفاض في العجز العام إلى 3٪ بعد أن كان 4.7٪ في 2018، على حساب العجز التجاري الذي قفز إلى (-9.13٪) من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع بنفس القدر في الأسعار الجارية. وفي الوقت نفسه، ارتفع الدَّيْن العام إلى 78.48٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع نفس الأسهم التركيبية: ثلثٌ المحلي وثلثان من الخارج (ديون ثنائية ومتعددة الأطراف).

وفي الوقت نفسه، تركت الحكومة المنتهية ولايتُها الحكم، بعد أن حصلت على موافقة البرلمان على مشروع قانون المالية لكي لا يتم تجاوز الآجال الدستورية ولتفادي تبعات ذلك (الترقيم السيادي والتسيير بمراسيم من قبل رئيس الجمهوري) دون أن تتمكن من إغلاق الميزانية، مما وضع الحكومة الجديدة في وضع وجوب البحث عن تمويل حوالي 11.75 مليار دينار من التمويل الخارجي (ديون) وهو ما يعادل حوالي خُمُس حجم ميزانية الدولة 2020.

جدول (4) أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس قبل أزمة الفيروس التاجي

المؤشر	2019
معدل التضخم (%)	6.73
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالعملة المحلية (%)	1.04
ميزان الحكومة، من نصيب الناتج المحلي الإجمالي (%)	-3.08
سعر الفائدة، سياسة البنك المركزي (%)	7.75
سعر الفائدة، عوائد السندات الحكومية طويلة الأجل (%)	13.53
معدل البطالة (%)	15.51
الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالعملة المحلية، حصة الناتج المحلي الإجمالي	-9.13

المصدر: بيانات المعهد الوطني للإحصاء-وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

(2) الإجراءات الاقتصادية العاجلة ضد الجائحة الفيروسية في تونس

في سياق تراجع أهم المؤشرات الاقتصادية الذي تم فيه إسناد الثقة للحكومة الحالية والتحديات الهيكلية التي ستجابهها كما بيَّنا أعلاه، اهتمت الحكومة بمحاصرة انتشار الوباء. وكما هي الحال في أي بلد في العالم، فإن الإجراءات الفورية التي اتخذتها السلطات في تونس، مهْمَا كانت بسيطة وضرورية، إنما هي في الوقت نفسه مصادر إضافية لضعف الاقتصاد الكلي في المستقبل القريب باعتبار النفقات غير المبرمجة في الميزانية والتي تستدعي التداين؛ ذلك أنه يجب على الحكومة في الوقت نفسه (1) التعامل مع انتشار الوباء من خلال الاحتواء والأدوية، و(2) التقليل من الآثار التي تؤدي إلى شل النشاط الاقتصادي. وإننا لنعتبر أنه تحكيمٌ صعبُ التحقيق بدون تكاليف موازية، كما نعتبر أن الأهداف العاجلة يمكن اختزالها كالاتي:

- **تقليل التكاليف** التي يتحملها الأشخاص الاعتباريون والطبيعيون خلال مرحلة الانكماش:

من وجهة نظر اقتصادية، لا يمكن الحفاظ على الاحتواء إلا عندما تستطيع الطبقات الاجتماعية الأكثر فقرًا البقاء في منازلها. وتشمل هذه الفئة من السكان أولئك المهمشين وذوي العمل غير المستقر والعاطلين والعاملين في القطاع غير الرسمي. وهذا يعني أنه في لحظة معينة من نقص المؤونة، فإن هؤلاء سيجدون أنفسهم مرغمين على عدم احترام الاحتواء وبالتالي يلتجئون إلى الخروج للبحث عن عمل من أجل القوت. وبهذا المعنى، يعتمد نجاح الاحتواء أساسًا على التحويلات الاجتماعية وآليات التضامن الاجتماعي وبشكل أعمَّ شبكة الأمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى مبادرات المجتمع المدني، خصصت الحكومة صندوقًا يسمى "18-18" لجمع التبرعات من الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين. ولكن سيتم استخدام الأموال المجمعة للأنشطة الطبية. بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة من خلال زيادة التحويلات الاجتماعية في إطار "برنامج الدعم الوطني للأسر المحتاجة" الذي هو جزء من نظام التغطية الاجتماعية في تونس. وقد تخصصت التحويلات إلى قرابة 700 ألف مستفيد (فقراء، مهمشين، متحملين تربية الأيتام،...). إلا أنه حسب المعهد الوطني للإحصاء الذي أعلن في عام 2016 أن عتبة "الفقر النسبي" في تونس تناهز حوالي 15.4% من المتساكنين، فإننا نعتبر أن حجم هذه التحويلات أقل من المطلوب؛ إذ إن هذه النسبة من الفقراء تمثل حوالي 1800 ألف نسمة، مما يهدد استمرارية الاحتواء وأداء الاستراتيجية الصحية.

وفي الوقت نفسه، قرَّر البنك المركزي تأجيل ديون الشركات تجاه البنوك لمده ثلاثة أشهر، وكذلك لسداد ديون الأفراد إلا أن الموظفين في القطاع العام لم تنقطع رواتبهُم ولا نرى بالتالي جدوى من هذا الإجراء خاصة أن البيانات عن الموظفين المتحملين أعباء غيرهم من البطالين ليست متوافرة. وأما فيما يتعلق بالشركات المنتفعة بتأجيل ديونها تجاه البنوك، فإن الإجراءات التي اتخذتها هذه الأخيرة تجاهها كثيرة إلى حد عدم الاستجابة إليها في بعض الأحيان، سيما أنها عامة ولم تكن مستهدفة لشركات معينة أو قطاعات معينة. ومع ذلك، أعلنت حكومة الفخفاخ أن الشركات غير القادرة على مسك موظفيها فإن الدولة ستدعهما بدون الإعلان شروط تشغيلية مما ينضاف إلى النفقات التي سترهق الميزانية. ولكن الهدف هو دعم العرض انطلاقًا من دعم القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ومن وجهة نظر "دورة الأعمال الحقيقية" (Real Business Cycles)، ينطوي هذا الهدف على تقليل مدة الدورة وخطورتها (Cycle Severity)، وزيادة احتمالية الانتقال إلى الدورة التالية، وتجنب "الانخفاض المزدوج" (Double Dip) المرتبط باحتمال تكرار الوباء.

- **تقليل الانخفاض في النمو المحتمل**

كما هو موضح أعلاه، فإن النمو الاقتصادي المُحتمل هو الأكثر أهمية في أداء الاقتصاد وقدرته على خلق فرص العمل المستدام وتجنب الركود. ومن ناحية أخرى، تبين في وجهات النظر الحديثة للنمو الاقتصادي أنه كلما كانت دورة الأعمال أقصر وأسرع وكانت أقل عمقًا وأقل حدة، كان هبوط النمو المحتمل أقل، وكان الاقتصاد أسرع في العودة إلى مساره المعتاد بعد الركود. ولذلك نعتقد أن الهدف الضمني من هذه الإجراءات الاجتماعية ولفائدة الشركات هو السماح للاقتصاد بالتعافي بأسرع وقت ممكن في فترة ما بعد الفيروس التاجي، وبالتالي تقليل تكاليف التكيف (Adjustment Costs) التي لا مفر منها للعودة على الأقل إلى مسار النمو المعتاد.

ولتحقيق هذه الأهداف، نعتقد أنه سيكون من الضروري اتخاذ الإجراءات الإضافية التالية:

(3) اقتراح تدابير اقتصادية إضافية

أ- زيادة الميزانية المخصصة للتدابير الاجتماعية

إن الهدف من جرَّاء توسيع نطاق المستفيدين من التحويلات المباشرة هو أن يتم تعويض كل مواطن يعمل في القطاع الرسمي و/أو غير الرسمي، له أو بدون تغطية الضمان الاجتماعي (كليًّا أو جزئيًّا) إذا فقد مصدر دخله. فالمستهدفون من الإجراءات الاجتماعية المُعلن عنها (700 ألف) يمثلون في الواقع أقل من نصف من هم تحت خط الفقر (1800 ألف). وعلاوة على ذلك، ليس الوقت مناسبًا لمناقشة أصول ونشأة القطاع غير الرسمي. وبصرف النظر عن الفساد، الذي ينبغي محاربته في زمن الحرب وكذلك في وقت السلم، فإن القطاع غير الرسمي هو ظاهرة اجتماعية متجذرة في التاريخ الاقتصادي للبلدان النامية ومنها تونس حيث ترجع أسباب نشأته إلى ما يقارب قرنًا من الزمن أثناء حكم "البايات" من الدولة الحُسينية ثم توسع نطاقه في دولة الاستقلال. وقد تطورت أدبيات مهمة في اقتصاد التنمية ونماذجه منذ خمسينات القرن الماضي (لويس، فاي، رانيس، تودارو، إلخ)(56). ومن ناحية أخرى، ستكون فرصة لتقليل حجمه من خلال بناء قاعدة بيانات والنظر في التدابير في هذا المنظور. ويمكن أن يكتم الاستهداف طوعيًّا. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه كلما زادت التحويلات الاجتماعية، كانت مدة مكافحة الفيروس أقصر، وقَلَّتْ تكاليفُ التكيف بعد الوباء للعودة على الأقل إلى مسار النمو المعتاد.

ب- إطالة المدة المُخصصة للتحويلات الاجتماعية إلى 6 أشهر

نعتبر أن ثلاثة أشهر مدة غير مؤكدة للتقليص من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لأزمة الفيروس. فمجموع هذه التحويلات الاستثنائية لمدة 6 أشهر يمكن مضاعفته أي إلى 130 مليون دينار دون التأثير بشكل خطير على المالية العامة لاعتبار عدم صرف جزء مهم من ميزانية الاستثمار العام، وانخفاض أسعار النفط مقارنةً بالسعر المُحتسب في قانون المالية لعام 2020، والقروض التي استفادت منها تونس من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكذلك الدعم من الاتحاد الأوروبي، وهذا من أجل (1) دعم احتواء، و(2) تقليل الفترة اللازمة لذلك، (3) وتجنب تكاليف الميزانية الإضافية في العلاج الطبي في حالة إطالة فترة الاحتواء، و(4) دعم أنشطة الإنتاج المحلي في الصناعات الغذائية وغيرها، و(5) إدارة أي توترات اجتماعية بشكل أفضل.

ونرى أنه من الناحية المالية يمكن تحقيق مضاعفة التحويلات من خلال (1) بدائل في تركيبة الميزانية. (2) توجيه أفضل للمساهمات الأجنبية أثناء الوباء. (3) تكثيف وسائل الإعلام للتوعية لصالح التماسك الاجتماعي والمساهمة التطوعية.

ت-توسيع نطاق الشركات المستفيدة من الإجراءات الاستثنائية

تخص الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتأجيل سداد القروض شركات فئات معينة فقط، في حين أنها صدمة تؤثر على جميع الأنشطة بنفس الطريقة كما تبرزها الأدبيات في التجارة العالمية والتجارب المُقارنة. وسيكون من الضروري عندئذٍ لهذا الإجراء، الذي لن تتحسن بشكل واضح ماليةُ الشركات في حساباتها السنوية إذا لم يتم إجراء تخفيض آخر رئيس على سعر الفائدة، خاصة أن معدل التضخم، لم ينخفض بما فيه الكفاية في نهاية شهر مارس/آذار 2020. ذلك أنه انخفض انخفاضًا طفيفًا نتيجة إجراءات نقدية أخرى متشددة أوقفت نسبيًّا التحكيم بين العملات ووجَّهته لفائدة العملة المحلية الأمر الذي رفع في سعر الفائدة على السوق النقدية وقلَّل من طلب العملة المحلية، كما بيَّنا أعلاه. وفي الواقع، تخفيض آخر للمعدل الرئيسي (على سبيل المثال بمقدار 100 نقطة أساس)، من شأنه أن يخفف عبء الحكومة في دعم سعر الفائدة الذي أقرَّه البنك المركزي، ويسمح لها (الحكومة) بتوسيع مجال المستفيدين من التدابير الاستثنائية، خاصة أن مخاطر الضغوط التضخمية العالية منخفضة طالما الطلب على العديد من المواد الاستهلاكية الدائمة (أو الرأسمالية) هي الآن في انخفاض.

ج-مراجعة سُلم النسب الضريبة

يمكن ذلك عن طريق زيادة عدد الدرجات في السلم الضريبي، من خلال خفض معدل الضريبة للفئات في أسفل السلم، وذلك على حساب تلك الموجودة في أعلاه. وهنا يمكن أن يوفر هذا المنحى عائدات ضريبية هامشية ولكنها كبيرة، كما يحسِّن العدالة الضريبية. فإن خطر الافتقار إلى المصداقية في السياسة المالية سيكون أقل إذا كانت الاتصالات العامة وتأطير التوقعات فعالة. فخلال الصدمات واسعة النطاق، تكون السياسات الاقتصادية "باطنية" (Endogenous) بامتياز؛ إذ هي في الواقع رد على هذه الصدمات.

د-التسهيل الكمي في السياسة النقدية

الهدف من التسهيل الكمي (Quantitative Monetary Policy) هو تزويد العملاء الاقتصاديين بالسيولة اللازمة دون المرور بالقنوات التقليدية التي من شأنها أن تولِّد تكاليف معاملات إضافية وتحد من فعالية السياسة النقدية. فوفقًا للتجربة العالمية، يتم استخدام التسهيلات الكمية لتجنب مخاطر الانكماش الاقتصادي، مثلما تم تبنيه من قِبل البنك المركزي الأوروبي في عام 2014، أو أيضًا من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال الأزمة المالية لعام 2007. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة ليست حصريةً للدول المتقدمة والتي لديها قدرات مالية ونقدية كبيرة؛ إذ يمكن أن يتخذ التسهيل الكمي عدة أشكال تتكيف مع الوضع الخاص للاقتصاد التونسي الذي يتميز بارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض مؤشرات الأداء البنكي. فبنفس تلك المعدلات المرتفعة لأسعار الفائدة، يمكن للبنك المركزي التونسي شراء أصول من الشركات الأكثر حجمًا والأكثر ارتباطًا بالأنشطة الاقتصادية والتي لديها أكبر حجم من العمالة، حتى تتمكن هذه الأخيرة من التحوط من حيث السيولة واجتناب إيقاف أنشطتها وإفلاسها بما به من تداعيات على البطالة خصوصًا.

وكذلك، يمكن أن تخفف السلطات المالية من شروط الوصول إلى السوق المالية للسماح لأكبر عدد ممكن من الشركات (التي لها مواصفات معينة يمكن تحديدها) بالحصول على التمويل والسيولة. وأخيرًا، يمكن كذلك أن يقوم البنك المركزي التونسي بمنح قروض للحكومة خلال هذه الأزمة.

ومن المسلَّم به أن عواقب إجراءات التسهيلات الكمية هذه قد تكون عادةً تضخمية في بعض الوضعيات عدا تلك التي تتصف بصدمتيْ العرض والطلب في نفس الوقت حيث هذه العواقب التضخمية ليست مؤكدة. ولكن خلال الأزمة ليس مهمًّا أن يكون الهدف هو استقرار الأسعار في وضع تخاطر فيه البنوك بالانهيار ويخاطر النشاط الاقتصادي بالركود الكبير والبطالة،

وبالتالي بعدم الاستقرار الاجتماعي-السياسي. أما الإحجام عن قبول سياسة التسهيل النقدي هذه بحجة أن التضخم سيكون هيكليًا وأن قيمة العملة المحلية ستضعف، فإننا نعتبر أنه لا يوجد دليل يُثبت أن التضخم سيصبح "هيكليًا" أو "نقديًا فقط" أو دون ذلك. ففي علمنا، لم تُثبت الدراسات العلمية دقة هذه الحجج. ولذلك، يكون على البنك المركزي أن يُصاحب عملية التسهيل الكمي بالطريقة التي اقترحناها أعلاه بتنفيذ تدابير أخرى تتعلق بسياسة سعر الصرف وإدارة المخزون من العملة الأجنبية والمقايضة (Swap). وقد تحتاج هذه الإجراءات -التي نعتبرها عاجلة- تغييرًا في بعض القوانين التي تمنع البعض من مقترحاتنا مثل القروض من البنك المركزي التونسي لفائدة الحكومة، أو تخفيض القيود لبعض الشركات لإدراجها بالسوق المالية والمُتبعة من قِبل "هيئة السوق المالية". ولكن، للحكومة أن تقوم بذلك باعتبار أن البرلمان قد منحها سلطة التصرف بالمراسيم خلال هذه الأزمة.

ه-تعزيز القدرات المؤسسية

يستهدف تعزيز القدرات المؤسسية فعاليةَ إدارة الأزمة؛ فقد أنشأت الحكومة "وحدة إدارة الأزمة" تضم أصحاب المصلحة الصحيين والاجتماعيين والاقتصاديين. ومع ذلك، يبدو أن التدابير الاقتصادية المُتخذة لم يتم تطبيقُها بأفضل الطرق؛ فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية إلى تجمعات شعبية أمام الإدارات المعنية، مما زاد من خطر العدوى في وقت الإبعاد الاجتماعي، بالإضافة إلى بعض الاختلالات الأخرى المذكورة أعلاه. وهذا ناتج من قلة التنسيق بين الأطراف المعنية بإدارة الأزمة. وفي هذا السياق من المهم أن يتم:

- إشراك جميع أصحاب المصلحة من منظمات الأعراف، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في عملية إنقاذ الاقتصاد وذلك في مقاربة شاملة من التصور إلى التنفيذ والى التقييم.
- مراقبة تنفيذ إجراءات التحويل الاجتماعي ومراقبة الأموال ضد أي اشتباه بالفساد وسلوك "الراكب الحر" (Free rider).
- إعادة نشر الموارد البشرية في الإدارة المركزية حول الإدارات الوزارية الأكثر مشاركةً في إدارة الأزمة.
- بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز سلاسل التوزيع والإمداد للأسواق، يجب على فريق آخر أن يفكر فقط في الخطط الاستراتيجية لما بعد أزمة الفيروس التاجي.

التوقعات الاقتصادية للعام المقبل في تونس وتحدياتها

نعتقد أن من بين أسباب عدم وجود توافق في الآراء حول تقييم الآثار المتوقعة لـهذه الأزمة في تونس هي صعوبة تحديد عملية انتشارها. ومع ذلك، تزداد الصعوبة عندما تكون البيانات المحلية غير كافية لبدء مثل هذه التحقيقات اللازمة لأغراض التنبؤ وبالتالي للخطط العملية الفعالة. ومن جهة أخرى، تكمُن صعوبة إرساء توقعات لسيناريوهات اقتصادية للعام المقبل في وجود انقطاع في السلسلة الزمنية (A time series break)؛ الأمر الذي قد يكُون مصدرًا لتغيير هيكلي (Structural change)، مع تأثير محتمل للتغيير في سلوك المتعاملين الاقتصاديين من حيثُ توقعاتُهم وردودُ أفعالِهم حيال صدمة العرض والطلب التي تميز الأزمة. وهذا يجعل بناء السيناريو المرجعي محل جدال. لذلك، نحددُ نطاقًا زمنيًّا للتقديرات لفترة ما بين 2019 و2020، وهو مدى قصير حتى نتجنب بعض التحيز في التقدير (Estimation bias).

وأخذًا بالاعتبار التحديات المنهجية أعلاه(57)، وبعد التمييز بين ثلاثة سيناريوهات (عال، ومتوسط، ومنخفض)، اخترنا أن نقدم في هذه الورقة السيناريو "المتوسط" من خلال افتراضاتٍ لا نعتبرها غير واقعية، استنادًا إلى أهم الأزمات الاقتصادية

التي حلَّت بتونس وكذلك تلك العالمية التي تأثرت بها تونس في الماضي القريب (2008 و2011)، ويمكن أن نختزل أهم هذه الافتراضات كالآتي:

- استمرار الأزمة الصحية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2020.
- بدون قانون مالية تكميلي.
- مستوى الإنفاق الاستثماري في ميزانية الدولة: في حدود 50٪ من الميزانية المُخصصة.
- صرف النفقات الجارية من الموازنة العامة للدولة، بالكامل.
- 50٪ من الشركات ستبقى تشغيليةً ولو جزئيًّا.
- هبوط مستوى التصدير والاستيراد بنفس النسبة الشهرية المُسجلة من أول مارس/آذار إلى أول أبريل/نيسان 2020.
- عدم إقرار البنك المركزي بالتنقيص في نسبة الفائدة الرئيسة (6.75%).

وفي المُحصلة، سيذكِّرنا عام 2020 بعامِ 2011، حيثُ انخفض معدل النمو بالأسعار الثابتة إلى أدنى مستوى له خلال العقود الثلاث الماضية. وفي الواقع، فإن توقعات النمو على أساس الافتراضات المذكورة أعلاه ستكون سالبةً بحوالي (-3.8)٪، ويعود ذلك إلى انكماش الاستثمارات العامة والخاصة التي ستنخفض بالأسعار الثابتة (لعام 2010) بنحو (-5)٪. وهنا، قد لا تطول فترة الانكماش الاقتصادي إلى السنوات 2021 وما بعدها لقدر ما تقلصت أزمة الفيروس واتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة.

وبالتالي، فإن التأثير السلبي لهذا الانكماش المنتظر في عام 2020 على حجم العمالة سيُشير إلى عودة ارتفاع معدل البطالة إلى حوالي 19٪ في عام 2020 من 15.5% في عام 2019. وقد يَطول المستوى المرتفع في نسبة البطالة خلال السنوات القريبة المقبلة إذا لم يتم وضع سياسات التوظيف على غرار ما تم عرضه في الفقرة (2) أعلاه.

ومع ذلك، فإن الضغوط على الإنفاق الحكومي الحالي ستؤدي بالعجز العام إلى نسبة حوالي (-6)٪ من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العجز الجاري من (-9.2)% في عام 2019 إلى (-11)% في عام 2020. أما عن الدَّيْن العام (الذي لا يحتسب ديون الشركات العامة) فإننا قدَّرناه بالارتفاع إلى حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 من 76% في عام 2019.

أصبح من الواضح أن الحكومة الحالية ستكون "حكومة الأزمة الاقتصادية" التي ستكون ذات هامش مناورة محدود للغاية؛ إذ لا يمكن لها أن تضع استراتيجيات للتنمية أو سياسات التعديل الاقتصادي الكلي بالمعنى التقليدي للكلمة. لا يمكنها إلا أن تخفف من الآثار السلبية لهذه الأزمة الاقتصادية. ولكن، إذا كانت التدابير الاجتماعية في شكل تحويلات مباشرة أوسع نطاقًا، وإذا استهدفت الإجراءات الاقتصادية دعم الشركات الأكثر تهديدًا من الركود، وإذا بقي البنك المركزي في "محافظته" (Conservatism)، بمعنى روجوف 1985 (وقد يحتاج إلى تفصيل)(58)، وظل معتبرًا أن التنسيق مع الحكومة يقتصر ببساطة على التواصل اليومي بين المسؤولين الفنيين في الإدارة في كلا الجانبين(59)، نعتقد أن الآثار السلبية للأزمة على استقرار الأسعار والميزانية وبالتالي على العجز التجاري ستكون أكثر عُمقًا.

ومن جهة أخرى لا تقل أهمية عن التحديات السابقة، ستواجه هذه الحكومة تحديًا اجتماعيًّا مع أكثر من مليون عاطل عن العمل وأكثر من 1700 فقير. ولنتذكر في هذا الصدد أنه في عام 2012 حقَّق الاقتصاد التونسي أعلى معدل نمو منذ عام 2008 (4٪) لكن معدل البطالة كان حوالي 17.6٪، فارتفعت التوترات والاحتجاجات الاجتماعية ودخلت البلاد في سلسلة

من أحداث هددت استقرار الدولة وتم تغيير الحكومة في عام 2013 ثم أُطيح بها في بداية عام 2014. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدى الحكومة "أغلبية برلمانية مريحة"، لكن الحكومة الحالية لها دعم برلماني أقل من الأولى.

خاتمة

هدفنا من خلال هذا العمل هو إظهار التحديات الاقتصادية التي ستجابهها تونس تحت حكم رئيس الحكومة الجديد للفترة 2020-2024. وفي الواقع، لم تتوصل تونس لتحقيق معدلات نمو عالية وقد واجهت صعوبات في التغلب على البطالة وهشاشة الاقتصاد الكلي متعددة المصادر. ومن المؤكد أن ضعف الأداء الاقتصادي هذا إنما هو من آثار الانتقال المؤسسي، وأيضًا من الطريقة التي أدارت بها الطبقة السياسية الانتقال التي كانت أيضًا حاسمة والتي ظلت تهدد عملية الانتقال بأكملها، خاصة مع صعود الأحزاب الشعبوية(60)، وأخرى ذات المراجع الأيديولوجية المناهضة لنوعية نظام الحكم.

وفي هذا السياق، سيتعين على حكومة إلياس الفخاخ مواجهة التحديات المتراكمة، التي أطلقنا عليها اسم "الهيكلية" وكذلك التحديات "المستحدثة" الناجمة عن أزمة فيروس كورونا. أما التحديات الهيكلية فهي تلك التي تتمحور أساسًا حول النمو الكامن والتنمية المناطقية والبطالة المرتفعة والتوازنات المالية. ولكن يُبرز تحليلنا أن هذه التحديات إنما هي نتيجة لتحديات أخرى، قد تكون هي الأعمق ولكن لم يُحسم فيها وهي التوفيق بين البُعديْن، الآجل والعاجل، وبين البُعديْن، الاجتماعي والاقتصادي، وأن "مفتاح توزيع" يكون العنصر الأساسي في "العقد الاجتماعي" المُعلن لم يتم إنجازه.

وفي هذا الإطار، سيتعين على الحكومة القيام بإصلاحات لم يتم تنفيذها في الحكومة السابقة عمومًا بسبب المقاومة للتغيير التي عبَّرت عنها نتائج التصويت في البرلمان للقوانين ذات العلاقة أو البطء في معالجتها وتأجيلها إلى موعد غير مُحدد. وستفرض هذه الإصلاحات الهيكلية الشاملة بشكل أساسي تحديات أخرى، وهي بناء القدرات المؤسسية وبناء "الدولة القوية" كما أعلن عنها رئيس الحكومة. وقد نفهم من دولة قوية تلك التي هي قادرة على إنشاء مؤسسات ناجعة ومستقلة، وهو تحد لم تجابهه الحكومات السابقة.

أما بالنسبة إلى التحديات الراجعة إلى أزمة الفيروس التاجي، فهي تدور حول فعالية إدارة الأزمات، وتنفيذ سياسات مالية ونقدية منسقة مؤسسيًّا. وفي هذا الصدد، قمنا بصياغة توصيات للسياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية لمواجهة.

---

*أ.د. **علي الشابي**، خبير اقتصادي دولي وعضو سابق بمجلس إدارة البنك المركزي التونسي.

الهوامش

(1) بمعنى أن الخطاب والممارسة والاختيار السياسي والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، كلها موجهة لتحقيق موقع سياسي وذلك باستبعاد الحلول والتدخل من النخبة المثقفة.

(2) وهو ما ذكرناه في الهامش السابق حول الخطاب والممارسة والاختيار السياسي والقرارات الاقتصادية والاجتماعية.

(3) ارتفع عدد المستفيدين من التحويلات الاجتماعية المباشرة من 220 ألف عائلة عام 2010، إلى 230 ألف عائلة في عام 2012 مع الزيادة في المنحة لكل عائلة، إلى أن وصلت في عام 2019 إلى حوالي 620 ألف عائلة بمناسبة أزمة فيروس كورونا التاجي.

(4) كان من المفروض اعتماد قانون التعديل الآلي لأسعار المحروقات للعام 2016 إلا أن الحكومة عدلت عن ذلك في العديد من المناسبات في تواريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016، و12 يناير/كانون الثاني 2017، و6 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. المصدر: وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي (2020).

(5) كانت تونس في الفترة ما بين 1962 و2010 مسرحًا لأحداث تشهد على التغيرات الاجتماعية والثقافية، ولكنها أيضًا تمحورت حول علاقة متضاربة ومتوترة إلى حدّ ما بين السلطات من جهة وجزء من النخبة السياسية المعارضة أيديولوجيًّا من ناحية أخرى؛ تضارب من خلال المواجهة المباشرة عندما تطغى النزاعات، والضمنية خلاف ذلك. وقد حسبناها فوجدناها بمتوسط مرة واحدة في كل خمس سنوات. ومن بين محطات العلاقات المتوترة بين السلطات والمعارضة، يمكننا الاستشهاد بما يلي: (1) محاولة الانقلاب في الفترة الأولى من الاستقلال، في عام 1962 وما تلاه من إدانات. (2) محاكمة أحمد بن صلاح من حركة "آفاق". (3) ثورة طلاب "السبت الأسود" في 5 فبراير/شباط 1972 ضد نظام الحزب الواحد. (4) أعمال الشغب التي تلت الحركة النقابية العمالية لعام 1968. (5) المواجهات مع حركة التيار الإسلامي عام 1981. (6) أعمال الشغب "ثورة الخبز" في 3 يناير/كانون الثاني

1984. (7) اعتقالات جماعية وترحيل طلاب نشطاء إلى "رجيم معتوق" في الصحراء التونسية عام 1991. (8) مواجهات بين المهربين والشرطة في جنوب شرق البلاد عام 2006. (9) صراع دموي في "حوض التعدين" في جنوب غرب البلاد في عام 2008. (10) المواجهات الأكثر دموية بين ديسمبر/كانون الأول 2010 وفبراير/شباط 2011. غالبًا ما تم حل هذه النزاعات عن طريق العنف/أو المناورات التي تستهدف "تدجين" المعارضة من خلال منحها امتيازات، مهما كانت طفيفة.

(6)- Lipsey. R.G., and K. Lancaster, "The General Theory of Second Best", Review of Economic Studies, 1956, pp. 11-36

(7)- Page, J. (1994). "The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy". In Fischer, Stanley; Rotenberg, Julio J. (Eds.). NBER Macroeconomics Annual 1994, Volume 9. Nber Macroeconomics Annual. 9. Cambridge, Massachusetts: MIT Press. pp. 219–269

(8)- Amsden, A (1989): ‘’Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press.

(9)- Pasinetti L.: (1962), « Rate of profit and income distribution in relation to the rate of growth », Review of Economic Studies, vol. 29, n° 4, p. 267-279. Kaldor N.: (1960), Essays on Value and Distribution, in Collected Economic Essays by Nicholas Kaldor, vol. 1, London: Duckworth, 2nd edition 1980.

(10) تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(11) من بين 771000 شركة خاصة مدرجة في القطاع الرسمي في عام 2017، 87٪ مكونة من شخص واحد، 9٪ توظف بين 1 و5 موظفين، 2٪ يعملون من 6 إلى 200 موظف بينما 0.11٪ فقط توظف أكثر من 200 موظف.

(12) المصدر: مختلف الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

(13) دراسة قمنا بها لفائدة وزارة التكوين المهني والتشغيل 2009-2010: "منظومة التكوين المهني في تونس".

(14) وقد وردت هذه التركيبة الثنائية لاقتصادات العالم الثالث في الأدبيات منذ خمسينات القرن الماضي مع الحائز على جائزة نوبل، آرثر لويس، في مقاله الشهير:
Lewis, W.A. (1954) Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School of Economic and Social, 22, 139-191.
وقد تواصلت الأشغال عبر هذه التركيبة الثنائية إلى السنوات الأخيرة.

(15) الذي أنشأناه على طريقة الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، هودريك بريسكوت، وروبرت بريسكوت (1980)، وعلى أساس البيانات الرسمية من المعهد الوطني للإحصاء.

(16) النمو المُحتمل: (Potential Growth) أي النمو الكامن؛ ذلك الذي يعكس انخفاضَ التوظيف الهيكلي كلما انخفض (النمو المُحتمل).

(17)- Ali Chebbi et al. (2014): "Financial fluctuations in the Tunisian repressed market context: a Markov-switching–GARCH approach". Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies. Volume 7, 2014 - Issue 2. Pages 284-302.

(18) يوضح تقرير البنك الدولي التالي، حجم المحاباة وآلياتها المرتبطة بالفساد المالي في تونس.
.’’World Banank (2014): ‘’The unfinished revolution: bringing opportunity, good jobs and greater wealth to all Tunisians

(19)- Rapport National sur l'emploi, IACE. 2018.
دراسة منشورة من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومؤسسة فريدريش إبارة.

(20)- Paul M. Romer (1986): Increasing Returns and Long-Run Growth. The Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5 (Oct. 1986), pp. 1002-1037

(21) يمكن أن نجد تقريبًا نفس التداعيات السلبية على النمو والتوظيف لهبوط سعر العملة المحلية في واقع الدول النامية انطلاقًا من هذا المقال للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، بول كروجمان، وللمؤلف المشارك، لنس تايلور:
Krugman, P, and L. Taylor (1978): "Contractionary effects of devaluation". Journal of International Economics. Volume 8, Issue 3, August 1978, Pages 445-456.

(22) أهم العلماء الاقتصاديين الذين أسسوا لمفهوم وآليات "استقلالية البنك المركزي"، هم كالآتي:
Kydland, F.W. and E.C. Prescott, 1977, Rules Rather than Discretion: The Inconsistency of the Optimal Plans, Journal of Political Economy 85, 473-491.
Barro, R.J. and D. Gordon, 1983, Rules, Discretion, and Reputation in a Positive Model of Monetary Policy, Journal of Monetary Economics, 12, 101-121.

Rogoff, K., 1985, The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target, Quarterly Journal of Economics, 100, 1169-1190

(23) وقد تم إدراج هذا القرار في بند ضمن مشروع "قانون التحفيز الاقتصادي"، بعنوان قانون لتعبئة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، تم تقديمه في 5 مارس/آذار إلى مجلس نواب الشعب.

(24)- Real Business Cycle Models.

(25) المعهد الوطني للإحصاء وتقديرات Oxford Economics لعام 2019.

(26) وهذا حسب رأينا راجع إلى عدم التحقق من نظرية المرونة المزدوجة (Cross Elasticities) لـمارشال-ليرنر، (Marshall-Learner) والتي تنص على أن هبوط سعر العملة المحلية لا يُفيد في تحسين الميزان التجاري إلا في ظل عدد من الشروط التي هي ليست متوفرة في مسار الاستيراد والتصدير في تونس.

(27) انظر المرجع أسفله والذي يليه.

(28) الامتيازات في القطاعات التالية: قطاعات التوزيع: منتجات العطور والجمال ومستحضرات التجميل-الملابس الجاهزة-الأحذية-السلع الجلدية-السلع والأحذية الرياضية-منتجات الحمية الغذائية-صناعة الساعات-الهدايا-النظارات-الأدوات المنزلية لعامة الناس-الأثاث-النباتات الداخلية والأزهار-الأجهزة والأدوات الصحية-المعدات الإلكترونية والكمبيوتر-مكتبة-قطاع السياحة.

(29) هذه شهادة أحد أكبر رجال الأعمال في تونس في عام 2012، وهو صاحب "مجموعة بولينا" متعددة الأنشطة. وفي المقال التالي الذي نُشر بمجلة "ليدرز"، عام 2013، توجه هذا المستثمر نحو إنشاء مصانع للمواد الغذائية في مختلف الجهات في البلاد؛ مصانع صغيرة ومتوسطة الحجم، ذات كثافة رأسمالية منخفضة ولا تتطلب مهارات عالية:
''Abdelwahab Ben Ayed lance de nouveaux projets de Poulina : 300 MD d'investissement ''

(30)- Chebbi, A. (2015) : "Baisse du Prix du Pétrole, Dépréciation du Dinar et Inaction de la Politique Macroéconomique en Tunisie" Babnet.
---------- (2013) : ''Tunisie : Une vulnérabilité macroéconomique aux causes multiples". Espace Manager.
---------- (2016) : "L'insoutenabilité de la dette tunisienne est due au mode de gestion des finances durant les dernières années". Espace Manager.

(30) لا نقصد هنا من له تكوين أو تجربة في مجالات قريبة من المالية أو التجارة أو الهندسة المالية في الشركات الخاصة بل الذي نقصده هو التكوين والتجربة في المجال الاقتصادي العام الذي تتطلبه المرحلة على غرار التجارب العالمية المقارنة.

(31) أي بالمعنى التشغيلي المباشر خارج إطار المناقشات ضمن أدبيات علم الاجتماع السياسي أو الاقتصاد السياسي.

(32)- Strand Havard., H. Hegre, S. Gates, et M. Dahl (2012): '' Why Waves? Global Patterns of Democratization, 1816–2008'', 3rd International Conference on Democracy as Idea and Practice, Oslo, 12-13 January 2012: 3

(34)- Eckstein, H. (1969): "Authority Relations and Government Performance: A Theoretical Framework." Comparative Political Studies 2(2):305–322
Eckstein, H. (1973): "Authority Patterns: A Structural Pattern for Inquiry." American Political Science Review 67(4):1142–1161.

(35) وفي نفس الوقت، يمكن قياس عملية التحول الديمقراطي في أبعادها المؤسسية الثلاث.

(36)- Fritz, V. and Rocha Menocal, A. (2006): '' (Re-) building Developmental States: From Theory to Practice''. ODI Working Paper No. 274. London. Carothers, T. (2002): 'Tthe End of the Transition Paradigm'', Journal of Democracy 13 (1): 1-21..

(37)- Eckstein, H. and T. R. Gurr (1975): "Patterns of Authority: A Structural Basis for Political Inquiry". New York: Wiley-Interscience.

(38)- Persson, T., and G. Tabellini (2006): Democracy and Development: The Devil in the Details. NBER Working Paper No. 11993

(39)- Malena, C., R. Forster, and J. Singh (2004): "Social Accountability: An Introduction to The Concept and Emerging Practice." Social Development Paper 76. Washington, DC: World Bank

(40)- Back, H, and A. Hadenius (2008):'' Democracy and State Capacity: Exploring a J-Shaped Relationship." Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions 21(1): 1–24.

(41) يقول التقرير السنوي "The World Economic Situation and Prospects, 2020": "قد يؤدي التدهور واسع النطاق للآفاق الاقتصادية العالمية إلى انتكاسات في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية (...) انخفض نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 2.3٪ في عام 2019، وهو أدنى معدل منذ الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.

(42) صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2019. World Economic Outlook Reports، كما تمت مراجعة توقعات النمو نحو الانخفاض عدة مرات؛ ذلك أن اقتصاديي صندوق النقد الدولي توقعوا في ديسمبر/كانون الأول عام 2018 نموًّا عالميًّا بنسبة 3.5٪ في عام 2019 و3.6٪ في 2020، أي على التوالي 0.2 نقطة و0.1 نقطة أقل من توقعاتهم الاقتصادية في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

(43)- Bown, C (2019), "US-China Trade War Tariffs: An Up-to-Date Chart." Peterson Institute for International Economics.

(44)- Rodrik, D (2018), "Is Populism Necessarily Bad Economics?" American Economic Review, Papers and Proceedings 108: 196–199

(45) تقارير " World Economic Situation and Prospects 2019" و2020 وتقرير صندوق النقد الدولي وتقديراته المستقبلية لعام 2020.

(46) أظهر التقرير الذي أصدره المعهد الدولي للتمويل في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، (1) أن الدَّيْن العالمي ارتفع بمقدار 7.5 تريليونات دولار في الأشهر الستة الأولى من عام 2019، (2) كان ارتفاع الديون في جميع أنحاء العالم مصدر قلق كبير للمستثمرين، (3) أن الدين الحكومي العالمي سوف يتجاوز 70 تريليون دولار في نهاية عام 2019، ارتفاعًا من 65.7 تريليون دولار في عام 2018، مدفوعًا بارتفاع الديون الفيدرالية الأميركية.

(47)- الشابي، عـ (2020): " La crise d'endettement au Liban: Quelles leçons pour la Tunisie" ليدرز – 11 مارس/آذار.

(48)- Baldwin, R., and Beatrice Weder di Mauro (2020) "Economics in the Time of COVID-19". Edited by Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro

(49) يُجمع العديد من مؤرخي الفكر الاقتصادي على أن الاقتصادي، جون باتيست ساي (1776-1832)، مؤسس "المدرسة الفيزيوقراطية الفرنسية" لم يُنصَت لآرائه خلال أزمة 1825 إلا بعد سنوات. من الأزمات الاقتصادية التي رافقتها الأوبئة يمكن ذكر تلك التي جرت في الأعوام 1825، و1918، و2013.

(50) على سبيل المثال: أزمات أعوام 1929، 1946، 1973، 1982، 1997، 2007.

(51)- Coase, R. H. (1937): "The Nature of the Firm". Economica, New Series, Vol. 4, No. 16 (Nov. 1937), pp. 386-405.

(52)- Keynes, J. M., (1936): ''The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.

(53)- Op cit.

(54) بمعنى "نظرية الألعاب" أو "نظرية المباراة" (Game Theory) للحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، جون ناش (John Nash). ونعتقد أن نوع التوازن حسب تصنيفات "ناش" في حالتنا هذه هو " ألعاب غير تعاونية مع تناظر في المعلومات" (Non-cooperative games with information symmetry).

(55)- ''The economic research Forum (2020): '' Policy for the Covid-19 crisis: survey of leading economists''.
وقد يكون العمل الآتي من أول المراجع التي نشرت آراءً مهيكلة مدعمة إحصائيًّا في تحليل الأزمة وأبعادها:
Baldwin, R., and Beatrice Weder di Mauro (2020) "Economics in the Time of COVID-19". Edited by Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro
/ https://theforum.erf.org.eg/2020/03/30/policy-covid-19-crisis-survey-leading-economists

(56)- Lewis, A. (1954): "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour", Manchester School of Economic and Social Studies, vol. 23, 1954. Chebbi, A., (1988) : '' Dualisme et politiques de stabilisation'' : Mémoire pour le Diplôme d'Etudes Approfondies en Sciences Économiques. Université Tunis III. FSEG Tunis. Fei, J. C.H., and G. Ranis, (1964): ''Development of the Labour Surplus Economy''. (Homewood, IL: Irwin) Harris, J., and M. Todaro, (1970). "Migration, Unemployment, and Development: A Two Sector Analysis," American Economic Review, 40: 126-142.

(57) ونعتقد -وفق تجربتنا التطبيقية في أشغال مقارنة سابقة لا يمكن تفصيلها في هذا الإطار، وما تُمليه الأدبياتُ النظرية- أن النموذج الملائم للواقع التونسي الذي يُستحسن استعمالُه في التقديرات قصيرة المدى لتونس إنما هو نموذج ذو مرجعية نظرية "ما -بعد- الكينزية" (Post Keynesian Moel) للاقتصادات صغيرة الحجم والمفتوحة للتجارة العالمية (Small Open Economies). فهذا النوع من النماذج يمكن أن يحتوي بعض أوجه التصلبات التي تعرضنا إليها أعلاه، ولا يتطلب الكثير من المعلومات الإحصائية والتي هي غير متوفرة إذا اخترنا نموذجًا آخر مثل "نموذج التوازن الكلي المحسوب" (General Computable Equilibrium Model) والذي يُستعمل في قضايا أخرى لا تقل أهميةً عن قضية الحال.

(58)- Rogoff, Kenneth. (1985) "The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Target." Quarterly Journal of Economics, November 1985, 100(4), pp. 1169-90.

(59) كما تم الإعلان عن ذلك مرات عديدة في وسائل الإعلام.

(60) بمعنى أن الخطاب والممارسة والاختيار السياسي والقرارات الاقتصادية والاجتماعية، كلها موجهة لتحقيق موقع سياسي وذلك باستبعاد الحلول والتدخل من النخبة المثقفة.

المراجع

- Amsden, A (1989): ‘’Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization, Oxford University Press.
- Back, H, and A. Hadenius (2008):’’ Democracy and State Capacity: Exploring a J-Shaped Relationship.” Governance: An International Journal of Policy, Administration, and Institutions 21(1): 1–24.
- Baldwin, R. and Beatrice Weder di Mauro (2020) "Economics in the Time of COVID-19". Edited by Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro. . Center for Policy Economic Research. CEPR. Swisse.
- Baldwin, R., and Beatrice Weder di Mauro (2020): "Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes". Edited by Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro. CEPR. Swisse.
- Barro, R.J. and D. Gordon, 1983, Rules, Discretion, and Reputation in a Positive Model of Monetary Policy, Journal of Monetary Economics, 12, 101-121.
- Bown, C (2019), “US-China Trade War Tariffs: An Up-to-Date Chart.” Peterson Institute for International Economics.
- Chebbi, A. (2016) :"L'insoutenabilité de la dette tunisienne est due au mode de gestion des finances durant les dernières années". Espace Manager.
- Chebbi, A. (2013) : ‘’Tunisie : Une vulnérabilité macroéconomique aux causes multiples". Espace Manager.
- Chebbi, A. (2015) : "Baisse du Prix du Pétrole, Dépréciation du Dinar et Inaction de la Politique Macroéconomique en Tunisie" Babnet.
- Chebbi, A. et al. (2014): "Financial fluctuations in the Tunisian repressed market context: a Markov-switching–GARCH approach". Macroeconomics and Finance in Emerging Market Economies. Volume 7, 2014 - Issue 2. Pages 284-302
- Chebbi, A., (1988) : ‘’ Dualisme et politiques de stabilisation’’ : Mémoire pour le Diplôme d’Etudes Approfondies en Sciences Économiques. Université Tunis III. FSEG Tunis.
- Coase, R. H. (1937): "The Nature of the Firm". Economica, New Series, Vol. 4, No. 16 (Nov. 1937), pp. 386-405.
- Eckstein, H. (1969): "Authority Relations and Government Performance: A Theoretical Framework.” Comparative Political Studies 2(2):305–322
- Eckstein, H. (1973): “Authority Patterns: A Structural Pattern for Inquiry.” American Political Science Review 67(4):1142–1161.
- Eckstein, H. and T. R. Gurr (1975): "Patterns of Authority: A Structural Basis for Political Inquiry". New York: Wiley-Interscience.
- Fei, J. C.H., and G. Ranis, (1964): ‘’Development of the Labour Surplus Economy’’. (Homewood, IL: Irwin).
- Fritz, V. and Rocha Menocal, A. (2006): ‘’ (Re-) building Developmental States: From Theory to Practice’’. ODI Working Paper No. 274. London. Carothers, T. (2002): ‘Tthe End of the Transition Paradigm’’, Journal of Democracy 13 (1): 1-21..
- Harris, J., and M. Todaro, (1970). “Migration, Unemployment, and Development: A Two Sector Analysis,” American Economic Review, 40: 126-142.

- Interview (2013) : ‘’Abdelwahab Ben Ayed lance de nouveaux projets de Poulina : 300 MD d'investissement’’. Leaders, 2013.
- Keynes, J. M., (1936): ‘’The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan.
- Krugman, P, and L. Taylor (1978): "Contractionary effects of devaluation". Journal of International Economics. Volume 8, Issue 3, August 1978, Pages 445-456
- Kydland, F.W. and E.C. Prescott, 1977, Rules Rather than Discretion: The Inconsistency of the Optimal Plans, Journal of Political Economy 85, 473-491.
- Lewis, A. (1954): "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour", Manchester School of Economic and Social Studies, vol. 23, 1954.
- Lewis, W.A. (1954) Economic Development with Unlimited Supplies of Labour. The Manchester School of Economic and Social, 22, 139-191.
- Lipsey. R.G., and K. Lancaster, (1956) "The General Theory of Second Best", Review of Economic Studies, 1956, pp. 11-36
- Malena, C., R. Forster, and J. Singh (2004): “Social Accountability: An Introduction to The Concept and Emerging Practice.” Social Development Paper 76. Washington, DC: World Bank
- Page, J. (1994). "The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy". In Fischer, Stanley; Rotenberg, Julio J. (Eds.). NBER Macroeconomics Annual 1994, Volume 9. Nber Macroeconomics Annual. 9. Cambridge, Massachusetts: MIT Press. pp. 219–269
- Pasinetti L.: (1962), « Rate of profit and income distribution in relation to the rate of growth», Review of Economic Studies, vol. 29, n° 4, p. 267-279. Kaldor N.: (1960), Essays on Value and Distribution, in Collected Economic Essays by Nicholas Kaldor, vol. 1, London: Duckworth, 2nd edition 1980.
- Paul M. Romer (1986): Increasing Returns and Long-Run Growth. The Journal of Political Economy, Vol. 94, No. 5 (Oct. 1986), pp. 1002-1037
- Persson, T., and G. Tabellini, (2006): Democracy and Development: The Devil in the Details. NBER Working Paper No. 11993
- Rodrik, D (2018), “Is Populism Necessarily Bad Economics?” American Economic Review, Papers and Proceedings 108: 196–199
- Rogoff, K., 1985, The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Monetary Target, Quarterly Journal of Economics, 100, 1169-1190
- Strand Havard, H. Hegre, S. Gates, and M. Dahl (2012): ‘’ Why Waves? Global Patterns of Democratization, 1816–2008’’, 3rd International Conference on Democracy as Idea and Practice, Oslo, 12-13 January 2012: 3
- The economic research Forum (2020): ‘’ Policy for the Covid-19 crisis: survey of leading economists’’.
- World Banank (2014): ‘’The unfinished revolution: bringing opportunity, good jobs and greater wealth to all Tunisians’’
- المعهد العربي لرؤساء المؤسسات. Rapport National sur l'emploi, IACE. 2018. دراسة منشورة من المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ومؤسسة فريدريش إبارة.
- صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2019، تقارير التوقعات الاقتصادية العالمية.
- تقرير تطوير سلسلة القيمة العالمية لمنظمة التجارة العالمية 2019.